مجلة جامعة الملك سعود، م٢٠، *الآداب* (٢)، ص ص ٢٥٥- ٣١٧ (٢٠٠٨م/١٤٢٩هـ)

إشكالية التقديم والتأخير في الدرس البلاغي التراثي

فاطمة البريكي
أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية وآدابها- جامعة الإمارات
العين، ص.ب ١٧٧٧١

(قدم للنشر في ١٤٢٨/٢/٩هـ، وقبل للنشر في ١٤٢٨/١٢/٢٦هـ)

ملخص البحث. يُعدّ مبحث التقديم والتأخير من المباحث الأساسية في علم البلاغة العربية؛ فهو واحد من الأركان التي يقوم عليها علم المعاني، لما له من وثيق الصلة بقصد المتكلم، وحال المخاطب، والمقام الذي يُلقى فيه الكلام، وهي العناصر التي يُعنى بها علم المعاني في سعيه لوضع ضوابط توصل المعنى من المتكلم إلى المخاطَب سليمًا وخاليًا من اللبس. ولكن المتأمل في التراث البلاغي يجد اختلافًا بيّنًا في طريقة طرح هذا المبحث عند أهم البلاغيين العرب الذين أسسوا للدرس البلاغي التراثي في عصور مختلفة: كالجرجاني (ت٤٧١هـ)، والسكاكي (ت٦٢٦هـ)، وابن الأثير (ت٦٣٧هـ).

ووُجدت هذه الاختلافات نتيجة اختلاف فهم كل بلاغي للمبحث نفسه من جهة، واختلاف تطبيق فهمه على النصوص من جهة أخرى، واختلاف طبيعة النصوص التي يتوقف عندها كل منهم من جهة ثالثة، وغير ذلك من مسببات اختلاف الطرح المؤدي إلى اختلاف المضمون الذي يقدمه كل بلاغي، واختلاف الفائدة التي يخرج بها الدارس.

وبوجود هذه الاختلافات كان لا بد من الوقوف عند بعض الثغرات في هذا المبحث، التي تظهر

-غالبًا- في مواطن الاختلافات.

وسيتتبع هذا البحث قضية التقديم والتأخير في الدرس البلاغي التراثي عند البلاغيين الثلاثة المذكورة أسماؤهم سلفًا، مع الاستئناس بآراء غيرهم من البلاغيين، الذين لم يضيفوا شيئًا على ما قاله هؤلاء الثلاثة، إلا شرحًا وتوضيحًا أو ترتيبًا وتبويبًا.

تمهيد

يلاحظ المتأمل في الدرس البلاغي التراثي أن بعض مباحثه تتكرر بصورة شبه حرفية أحيانًا مع اختلاف المؤلفين، واختلاف أزمنة التأليف، وقد انتقلت هذه المباحث على حالها إلى الدرس البلاغي الحديث، دون تجديد في كثير منها، سواء على مستوى الأمثلة أو المضامين، مما جعل الدرس البلاغي جافًا وثقيلاً، نتيجة اعتماده على أمثلة ثابتة مكرورة، لا تلامس الواقع المعاصر، ولا تقترب من فضاءاته، مما يُفقِد القارئ والدارس الشعور بالمتعة فيها.

كما يبدو أن بعض المباحث البلاغية في حاجة إلى وقفات مطولة، لفهم بعض خفاياها وأسرارها، أو لمعرفة الفروق بين أوجه الطرح المحتملة التي قُدِّمَت من خلالها، أو للاطمئنان إلى دقة بعض الآراء والطروحات، وأحيانًا إلى جدواها، وربما صحتها، دون أن يمسّ هذا الإقرارَ الكاملَ بجهود جميع البلاغيين العرب سواء القدماء أو المحدثين، والتقدير لجميع ما قدمه كل منهم خدمة للدرس البلاغي.

وإذا خصصنا الكلام بمبحث (التقديم والتأخير) سنلاحظ -بقليل من التأمل في التفاصيل التي عالج البلاغيون القدماء هذا المبحث من خلالها- أنهم اختلفوا اختلافًا بينًا في طريقة التناول والعرض، نتيجة اختلاف كل منهم في فهمه لآلية (التقديم والتأخير)، مما أدى إلى وجود طرق ومنهجيات مختلفة طُرح المبحث من خلالها، يمكن أن يمثل كل منها اتجاهًا مختلفًا عن الآخر، يستحق التوقف عنده والتعرف إلى تفاصيله، ثم تحديد

الطريقة الأمثل والأكثر مناسبة لأن يُطرح هذا المبحث بواسطتها، في محاولة لرسم صورة واضحة الملامح لما ينبغي أن يكون عليه.

والذي يمكن أن يُلاحظ مبدئيًا، عند القراءة الأولية، هو تداخل الطرح النحوي مع الطرح البلاغي، نظرًا لكون هذا المبحث –بلاغيًا- امتدادًا لنظيره النحوي، وهذا يتطلب السعي حثيثًا لتنقية مبحث (التقديم والتأخير) البلاغي من الجوانب النحوية المتداخلة مع الجوانب البلاغية، بهدف التوصل إلى الصيغة الصحيحة التي يجب أن يُطرح بها هذا المبحث بلاغيًا، ليُقدَّم بشكل مختلف عما هو عليه الآن في عدد من المصادر البلاغية التراثية، وفي الكثير من المراجع البلاغية الحديثة التي تعيد تقديم التراث كما هو؛ فإذا كان علما النحو والمعاني يلتقيان في وظيفة تأدية المعنى، فإن المعنى الذي يؤديه هذا يختلف عن المعنى الذي يؤديه ذاك: "النحو يؤدي أصل المعنى مطلقًا، ومصدر المقاييس المعتمدة في تحديد هذا الأصل (استقراء كلام العرب) لاستنباط (القوانين). أما المعاني فترصد (الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره)".⁽¹⁾

ويقرر د. العمري استنادًا إلى كلام السكاكي في (المفتاح) أن للمعاني ثلاث وظائف "تحيد بها عن النحو هي: زيادة الفائدة، والاستحسان، والإقناع. وهذه الوظائف لا تحصل على وجه الإطلاق كما هو الحال في النحو، بل تتحقق بمراعاة المقامات والأحوال".⁽²⁾ وهو يذكر هذا في سياق كلامه على وظيفة النحو ووظيفة المعاني، ويتكئ في آرائه على ما جاء في (مفتاح العلوم) للسكاكي، ويقول إن السكاكي تحدث عن النحو بما هو قوانين للكلام العام القابل للتقنين، ولكنه –والكلام للدكتور العمري- تحاشى الحديث عن القوانين الخاصة بالمعاني.

---

(١) محمد العمري، *البلاغة العربية: أصولها وامتداداتها*، (المغرب: أفريقيا الشرق، ١٩٩٩)، ص٤٩٢.

(٢) المرجع السابق، ص٤٩٢.

وسيظهر، من خلال هذا البحث، أن الحدود الفاصلة بين علميْ النحو والمعاني لم تظهر واضحة عند السكاكي، حتى إن لم يتحدث مباشرة عن قوانين خاصة بالمعاني. وسيتضح ذلك بتتبع آرائه وتمثيلاته على مبحث (التقديم والتأخير)، إذ إنه لم يميز في أمثلته بين الحالات التي تكون الرتب فيها محفوظة وتلك التي لا تكون الرتب محفوظة فيها؛ فالحالتان سيّان عنده في كلامه على (التقديم والتأخير).

وإذا كان الدكتور أحمد محمد ويس يرى "أن النحويين عُنُوا بكلا النوعين، في حين انصبّ اهتمام البلاغيين على الرتبة غير المحفوظة؛ لأنها هي التي تعطي المتكلم أو الكاتب أو الشاعر حرية في التعبير"(٣)، فإن تتبع بعض المباحث البلاغية – مبحث (التقديم والتأخير) على سبيل المثال- في عدد من مصادر التراث البلاغي القديمة سيبين أن البلاغيين لم يصبوا اهتمامهم على الرتب غير المحفوظة، بل خلطوا بينها وبين الرتب المحفوظة، وأخذوا يبحثون عن أسباب تقديم ما حقه التقديم أساسًا، وتأخير ما حقه التأخير أساسًا، مع أن ما جاء على أصله لا يُسأل عن سببه.

وسيتوقف هذا البحث عند آراء كل من (عبد القاهر الجرجاني- ت٤٧١هـ) في كتابه (دلائل الإعجاز)، و(السكاكي- ت٦٢٦هـ) في كتابه (مفتاح العلوم)، و(ابن الأثير- ت٦٣٧هـ) في كتابه (المثل السائر)، مع الاستئناس بآراء غيرهم من البلاغيين الذين كان لهم فضل الإضافة -وإن كانت جزئية أو ثانوية- والتبويب والشرح.

التقديم والتأخير في الدرس النحوي..

ضبط النحاةُ الأوائل الحالات المحتملة للجملة العربية في نمطين لا ثالث لهما،

---

(٣) أحمد محمد ويس، *الانزياح في التراث النقدي والبلاغي*، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، د.ت)، ص١٦٤.

الأول هو نمط الجملة الأسمية، وذلك حين تبدأ الجملة باسم، والثاني هو نمط الجملة الفعلية، وذلك حين تبدأ بفعل.

ويتكون كل نمط منهما من عنصرين أساسييْن هما المسند إليه والمسند، أو: المبتدأ والخبر اللذان يمثلان طرفيْ الإسناد في الجملة الاسمية، والفعل والفاعل، اللذان يمثلان طرفيْ الإسناد في الجملة الفعلية، يُضاف إليهما متعلقات الفعل (المسند): كالمفعول، والحال، والتمييز، والاستثناء، والظروف، وغيرها.

ولم يختلف معظم النحاة في وضع هذه العناصر في علاقة تراتبية تأتي عليها الجملة العربية في نمطيها: الاسمي والفعلي، تحافظ بها على رتب محددة وثابتة لكل عنصر، وتضبط علاقته المكانية بالعنصر الآخر أو العناصر الأخرى في الجملة ذاتها.

ومع حفظ هذه العلاقة التراتبية مكانَ المسند إليه من المسند في الجملة، سواء كانت اسمية أو فعلية، بما يمثل الأصل، إلا أنّ هذا لا يعني أن كل الجمل العربية تأتي متوافقة مع الأصل، إذ تسمح مرونة اللغة العربية وحيويتها بتحرك عناصر الجملة فيها تقدمًا وتأخرًا بسهولة ويسر، عند أمن اللبس وعدم الإخلال بقصد المتكلم، ولا فهم المخاطَب، ولا بالمقام.

وإذا توقفنا عند الأصل في الجملة الاسمية -على سبيل المثال- سنجد قول ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك واضحًا في تحديد رتبة كل من المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية بقوله: "الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وذلك لأن الخبر وصفٌ في المعنى للمبتدأ، فاستحق التأخيرَ كالوصف".(٤)

هذا هو الأصل، كما أقره النحاة العرب، ولكن من الممكن العدول عنه، وذلك

---

(٤) ابن عقيل، *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٧)، ج١، ص٢١٣.

عند أمن اللبس، وقد نصّ على ذلك ابن عقيل نفسه في تتمة حديثه السابق إذ يقول بعده: "ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبس أو نحوه، على ما سيُبيَّن، فتقول: قائم زيدٌ، وقائمٌ أبوه زيد، وأبوه منطلقٌ زيدٌ، وفي الدار زيدٌ، وعندك عمروٌ".(٥)

أما في الجملة الفعلية فقد حدد النحاةُ الأصلَ بتقدم الفعل وتأخر الفاعل عنه، إذ يقول ابن عقيل: إن "حكم الفاعل التأخُّرُ عن رافعه —وهو الفعل أو شبهه- نحو: قام الزيدان، وزيد قائم غلاماه، وقام زيد، ولا يجوز تقديمه على رافعه، فلا تقول: الزيدان قام، ولا زيد غلاماه قائم، ولا زيد قام، على أن يكون زيد فاعلا مقدمًا، بل على أن يكون مبتدأ، والفعل بعده رافع لضمير مستتر، والتقدير: زيد قام هو، وهذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كله".(٦)

وكما أن الأصل في الجملة الفعلية تقدُّمُ الفاعل على المفعول به، إلا أن ترتيب العناصر داخلها ليس ثابتًا أيضًا، ومن الممكن أن تأتي الجمل العربية مخالفة له، إما وجوبًا أو جوازًا. ومواضع الوجوب هي التي لا يملك فيها المتكلم تحريك أيٍّ من عنصريْ الجملة عن رتبته الأصلية بتقديم أو تأخير، وقد تكلم النحاةُ على مواضع تقديم المبتدأ وجوبًا، ومواضع تقديم الخبر وجوبًا، وذلك في الجملة الاسمية. كما تكلموا على وجوب تقديم الفعل على الفاعل، وكذلك على مواضع تقديم المفعول على الفعل وجوبًا، وتأخره عنه وجوبًا، ومواضع تقديم الفاعل على المفعول وجوبًا، وتقديم المفعول على الفاعل وجوبًا أيضًا، ويمكن الرجوع إلى تفاصيل هذه المسألة في مظانّها.(٧)

---

(٥) المصدر السابق، ج١، ص٢١٣.

(٦) ابن عقيل، *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، ج١، ص٢٢٢-٢٢٣.

(٧) انظر على سبيل المثال: ابن هشام الأنصاري، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: المكتبة العصرية، د.ت)، ج١، ص٢٠٦-٢١٦، ج٢، ص٨٥-٨٨.

أما مواضع الجواز فهي المواضع التي يستطيع المتكلم فيها أن يقدم ويؤخر إذا أمن اللبس، واطمأن إلى أنه يستطيع أن يُبلغ كلامَه إلى السامع واضحًا ودقيقًا.

ويفضي طولُ تأمل مبحث (التقديم والتأخير) نحويًا في حالات الوجوب والجواز إلى التوصل لجملة ملاحظات، يمكن عدّها ضوابط يتكئ عليها هذا المبحث في حلته البلاغية، ومنها ما يلي:

١- استقرّ النحاة على أن الأصل في الجملة العربية الاسمية هو أن يأتي المبتدأ مقدمًا والخبر مؤخرًا، وما عدا ذلك مخالف للأصل. والأصل في الجملة الفعلية هو أن يلي الفاعلُ الفعلَ، وأن يلي المفعولُ الفاعلَ، وما عدا ذلك مخالف للأصل.⁽⁸⁾

٢- تخرج الحالات التي تحافظ فيها الجملة على نسقها الأصلي من الدرس البلاغي، وذلك لوجود قاعدة معروفة تنص على أن ما جاء على أصله لا يُسأل عن سببه، لهذا تُستَبعَد كل الحالات التي جاءت محافظة على نسقها الطبيعي عند الكلام على التقديم والتأخير بلاغيًا، إذ إن كل الجمل في العربية تُلقى لغرض محدد، ولا تُلقى عبثًا، والبحث في الأغراض البلاغية التي تُلقى من أجلها الجمل العربية في حال موافقتها للأصل يعني البحث في الجملة العربية عمومًا دون تخصيص، وهذا ما يؤدي إلى عمومية تسعى هذه الدراسة لتجنبها توخيًا لدقة النتائج.

---

(٨) يقول د. رشيد بلحبيب: لا يمكن الحكم على عنصر ما في الجملة بأنه مقدم من تأخير أو مؤخر من تقديم إلا إذا كانت بنية الجملة الأساسية تحكم بوضع هذا العنصر أو ذاك في موضع معين أو رتبة محددة، وهذا ما يعبر عنه النحاة بقولهم -مثلا- رتبة المبتدأ التقديم ورتبة الخبر التأخير، مع أن هناك مواضع معينة يلزم فيها أن يأتي الخبر مقدما والمبتدأ مؤخرا، ولولا النظر إلى هذه الرتبة المقررة لكلا العنصرين لم يحكم بتقديم هذا أو تأخير ذاك. انظر: رشيد بلحبيب، *ضوابط التقديم وحفظ المراتب في النحو العربي*، ط١، (وجدة: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية (٢٥)، سلسلة بحوث ودراسات (٥)، جامعة محمد الأول، ١٩٩٨)، ص٣٢.

٣- يترتب على الضابط السابق أن الكلام على (التقديم والتأخير) بلاغيًا يجب أن يركز على الجمل المخالفة للنسق الأصلي للجملة العربية الاسمية والفعلية، مع مراعاة أن الجملة الفعلية تركيب مختلف عن الجملة الاسمية التي خبرها جملة فعلية، والعكس صحيح، ولا توجد قاعدة نحوية تجعلنا نحكم على الجملة الاسمية التي خبرها جملة فعلية بأنها في الأصل جملة فعلية تقدم فاعلها، لأن الأولى منهما لا تمثل أصلاً للثانية، بل هما تركيبان مختلفان.

٤- تمثل حالات الوجوب إلزامًا للمتكلم بصياغة الجملة بترتيب ثابت ومحدد لا يملك فيه خيارًا، وهذا يقف بالتركيب عند حدود القاعدة النحوية، لارتباطه بالصنعة النحوية، وانفصاله عن المقاصد والمقامات، وبذلك خلوه من أي ملمح جمالي يدخله في الدرس البلاغي. وهذا يعني أن جميع حالات التقديم أو التأخير وجوبًا ستُستثنى من الدرس البلاغي، سواء في الجملة الاسمية أو الفعلية.

٥- للجملة العربية قالبان، أو نمطان، كما هو معروف، الاسمي والفعلي، ولكل منهما دلالاته ومعانيه الخاصة بالتركيب نفسه، واستعمال جملة اسمية في موقف يختلف دلاليًا عن استعمال جملة فعلية في الموقف نفسه.

٦- الحالات التي ترتبط بمقاصد المتكلمين، وأحوال المخاطَبين، والمقامات التي يُلقى فيها الكلام هي التي تدخل ضمن نطاق هذا المبحث بلاغيًا، ويكون ذلك بتقديم الخبر على المبتدأ جوازًا، وتقديم المفعول على عامله جوازًا، وبتقديم المفعول على الفاعل جوازًا أيضًا، وتقديم متعلقات الفعل عليه جوازًا. وما عدا ذلك فهو -كما أسلفنا- خارج عنه.

٧- لا يجوز في الجملة الفعلية أن يتقدم الفاعل على عامله؛ وعلى هذا فإن أي جملة تبدأ باسم يتلوه فعل هي جملة اسمية خبرها جملة فعلية، وليست جملة فعلية

تقدم فاعلها، وهذا وفق المنهج البصري.(٩). ويمكن هنا الاستعانة بقول النحاة في توضيح ذلك.

يقول ابن عقيل: "حكم الفاعل التأخُّرُ عن رافعه –وهو الفعل أو شبهه- نحو: قام الزيدان، وزيد قائم غلاماه، وقام زيد، ولا يجوز تقديمه على رافعه، فلا تقول: الزيدان قام، ولا زيد غلاماه قائم، ولا زيد قام، على أن يكون زيد فاعلا مقدمًا، بل على أن يكون مبتدأ، والفعل بعده رافع لضمير مستتر، والتقدير: زيد قام هو، وهذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كله".(١٠)

وفي كلامه حكمان مهمان، الأول هو كون الأصل تقدم الفعل وتأخر الفاعل، والثاني هو أن تقدم الفاعل – في مذهب البصريين- لا يصحّ إذا كان المقصود هو بقاؤه فاعلاً، بل يجب أن يتحول التركيب بذلك من الفعلية إلى الاسمية. وقد وضّح المحقق الفرق بين التركيبين بقوله: "إنك إذا قلت: زيد قام، وكان تقديم الفاعل جائزًا لم يدرِ السامع أأردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر، أم أردت إسناد قام المذكور إلى زيد على أنه فاعل، وقام حينئذ خال من الضمير؟ ولا شك أن بين الحالتين فرقًا؛ فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث القيام بعد أن لم يكن، وجملة المبتدأ وخبره الفعلي تدل على الثبوت وعلى تأكيد إسناد القيام لزيد، ولا يجوز إغفال هذا الفرق بادعاء أنه مما لا يتعلق به المقصود من إفادة إسناد القيام لزيد على جهة وقوعه منه، وأنه مما يتعلق به غرض أهل البلاغة الذين يبحثون عن معان للتراكيب غير المعاني الأولية

---

(٩) انظر على سبيل المثال: ابن هشام الأنصاري، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، ج٢، ص٨٥.

(١٠) ابن عقيل، *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، ج١، ص٢٢٢-٢٢٣.

التي تدل عليها الألفاظ مع قطع النظر عن التقديم والتأخير ونحوهما".(١١)

- التقديم والتأخير في الدرس النحوي التراثي يتناول الرتب النحوية لعناصر الجملة العربية الاسمية والفعلية، ولا يلتفت إلى الرتب المعنوية، إذ يدخل هذا ضمن اختيار المتكلم، وأولوياته، ولا يؤثر بحال من الأحوال على طبيعة العلاقات النحوية داخل التركيب.

هذه هي الضوابط التي يمكن استخلاصها مما قاله النحويون في (التقديم والتأخير)، ولكن المهم هو الكيفية التي تناول بها البلاغيون هذا المبحث استنادًا إلى ما قاله النحويون، وهل استطاعوا أن يتحرروا تمامًا من قيود الصنعة النحوية، وأن يلتفتوا إلى المقاصد والمقامات، وأن يتجنبوا الخوض فيما لا يملك المتكلم فيه خيارًا؟ أو أنهم كرروا كلام النحاة، محاولين إضفاء مسحة بلاغية عليه تبرر وجود كلام نحوي، لا يختلف في معظم مضمونه عما هو موجود في مصادر النحو، في مؤلَّف بلاغي؟

وللتوصل إلى إجابة لهذه التساؤلات لا بد من الوقوف على آراء عدد من البلاغيين –المحددة أسماؤهم سلفًا في التمهيد- في هذا المبحث، ومعرفة ما قالوه فيه، والجوانب التي اهتموا بها، والأهم من ذلك الزاوية التي عرضوا من خلالها المبحث، لنتبين إن كان قد تمّ طرحه من زاوية بلاغية تصرف همها إلى المقاصد والمقامات، أو من زاوية أخرى تعلل لأمور ترتبط بالقاعدة النحوية بغض النظر عن الجوانب الأخرى الواقعة خارج دائرتها.

---

(١١) المصدر السابق، ج١، ص٢٢٢-٢٢٣. يقول الشهاب القاسمي: "فإن قلت لم امتنع التقديم لتوهم الفاعلية مع أنه لا يختلف المعنى، قلت: يختلفان بالجملة الاسمية والفعلية المختلفتين بإفادة الأولى الثبوت والدوام، والثانية التجدد والحدوث". انظر: الأزهري، *شرح التصريح على التوضيح على ألفية بن مالك في النحو لابن هشام الأنصاري*، وبهامشه حاشية للشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي، (مصر: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت)، ج١، ص١٧٣.

مبحث التقديم والتأخير عند عبد القاهر الجرجاني

طرح عبد القاهر الجرجاني مبحث (التقديم والتأخير) بوصفه عنصرًا أساسيًا لإقامة الكلام، واستعماله على الصحة، وعلى ما ينبغي له، شأنه في ذلك شأن مباحث أخرى، كالتعريف والتنكير، والحذف، والتكرار، والإضمار والإظهار، إذ يقول بعد أن يبيّن رأيه هذا إن: "هذا هو السبيل، فلستُ بواجد شيئًا يرجع صوابه إن كان صوابًا، وخطؤه إن كان خطأ، إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم، إلا وهو معنى من معاني النحو، قد أصيب به موضعه، ووضع في حقه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه، واستُعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلامًا قد وُصِف بصحة نظم أو فساده، أو وصف بمزية وفضل فيهن إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد، وتلك المزية وذلك الفضل، إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه".(١٢)

ويدخل عبد القاهر في تفاصيل المبحث مباشرة، فيرى أن التقديم يكون على وجهين:

الأول: تقديم على نية التأخير، وفيه يبقى الشيء على حكمه الذي كان عليه.

الثاني: تقديم لا على نية التأخير، وفيه ينتقل الشيء من حكمه إلى حكم آخر.

أما الوجه الأول عنده، وهو التقديم على نية التأخير، فيكون في كل شيء يبقى مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه، كخبر المبتدأ إذا قُدّم على المبتدأ، والمفعول إذا قُدِّم على الفاعل، ولم يخرجا بالتقديم عما

---

(١٢) عبد القاهر الجرجاني، *دلائل الإعجاز*، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، ط٣، (القاهرة: مطبعة المدني، جدة: دار المدني، ١٩٩٢)، ص٨٢-٨٣.

كانا عليه من كون هذا خبر مبتدأ ومرفوعًا بذلك، وكون ذلك مفعولا ومنصوبًا من أجله، كما يكون إذا أُخِّرا.(١٣)

ومن الواضح أن في هذا الوجه مخالفةً للنسق الأصلي للجملة العربية، وهي ليست مخالفة اعتباطية أو عشوائية، إنما يقصد المتكلم من خلالها إيصالَ معنى ليس متيسّرًا له تحقيقه بصياغة جملته متوافقةً مع النسق الأصلي للجملة العربية، أي بالمحافظة على رتب عناصرها كما هي في الأصل الذي أجمع عليه النحاة.

ومما لا شك فيه أن قول القائل: منطلق زيدٌ يختلف في الدلالة المتضمنة عن قوله: زيد منطلق. وكذلك قول القائل: زيدًا ضربت، يختلف في الدلالة المتضمنة والمعنى الذي يريد المتكلم إيصاله إلى المخاطَب من قوله: ضربت زيدًا.

أما القسم الثاني، وهو التقديم لا على نية التأخير، الذي ينتقل الشيء فيه من حكمه إلى حكم آخر، فإن هذا الانتقال -كما يبدو لي- غير محدد ولا مبرر، ولا يوجد ما يدلّ على أن تغييرًا قد حدث على التركيب بتقديم أو تأخير. وإذا كان من حق النحاة افتراض حدوث تقديم وتأخير لبيان الحالات المحتملة للجملة العربية، فإن على البلاغي ألا يصرف همّه إلى هذا الجانب النحوي الخالص، وأن يتعامل مع النصوص القائمة فعلا، لا المفترَضَة أو المتخيَّلة.

وعن هذا القسم يقول عبد القاهر إنه يكون بنقل الشيء عن حكم إلى حكم،

---

(١٣) عبد القاهر الجرجاني، *دلائل الإعجاز*، ص١٠٦. ولا يكاد هذا المبحث يختلف في معظم تفاصيله عنه عند الفخر الرازي في كتابه (نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز)، إلا في أمور بسيطة لتوضيح فكرة مثلا، أما الإطار العام والتقسيم الداخلي للمبحث والأمثلة أيضا فتتفق تقريبا مع ما هو موجود عند عبد القاهر الجرجاني في (الدلائل). انظر: الفخر الرازي، *نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز*، تحقيق: نصر الله حاجي مفتي أوغلي، ط١، (بيروت: دار صادر، ٢٠٠٤)، ص١٨١-١٩٦.

فيُجعل له باب غير بابه، وإعراب غير إعرابه، وذلك بأن يجيء المتكلم إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبرًا له، فيقدم هذا تارة على ذلك، وأخرى ذلك على هذا.(١٤) ومن أمثلة ذلك ما يصنعه القائل بزيد والمنطلق، حيث يقول مرة (زيد المنطلق)، وأخرى (المنطلق زيد)، فهو في هذا لم يقدم (المنطلق) على أن يكون متروكًا على حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكون خبر مبتدأ كما كان، بل على أن ينقله عن كونه خبرًا إلى كونه مبتدأ. كذلك لم يؤخر (زيدًا) على أن يكون مبتدأ كما كان، بل على أن يخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبرًا.(١٥)

ويبدو في هذه الأمثلة أن التركيب لم يختلف من حيث ترتيب عناصر الجملة الاسمية؛ فالجمل التي ذكرها عبد القاهر حافظت على الأصل في الحالتين، مما لا يعني البحث في الأغراض البلاغية لتقديم أو تأخير أحد عنصري الإسناد، بقدر ما يعني البحث في دلالة البدء باسم الفاعل، وهو الاسم الذي يتضمن شيئًا من دلالة الفعل، أي أن البحث في الفرق بين دلالة (زيد المنطلق)، ودلالة (المنطلق زيد) أقرب إلى أن يندرج ضمن الفرق بين دلالة الجملة الاسمية والجملة الفعلية منه إلى مبحث (التقديم والتأخير).

كما أن تحديد وجود تقديم وتأخير في تركيب كهذا يظل تخمينيًا؛ فإذا كان المبتدأ في (زيد المنطلق) هو زيد، وفي (المنطلق زيد) هو المنطلق، فمن الذي يمكنه أن يقطع بكون المتكلم قدم (المنطلق) في الجملة الثانية على (زيد)، إلا إذا وُجدت قاعدة نحوية تجعل من (زيد المنطلق) أصلاً يُقاس عليه، ويصبح معه قولنا (المنطلق زيد) مخالفةً للأصل، وتغييرًا في بنية الجملة بتقديم مؤخر وتأخير مقدم. ولأن هذه القاعدة غير موجودة فإن الفرق بين هذين المثالين اللذين ضربهما عبد القاهر الجرجاني لا يندرج – في رأيي- في الفرق بين

---

(١٤) عبد القاهر الجرجاني، *دلائل الإعجاز*، ص١٠٦-١٠٧.

(١٥) المصدر السابق، ص١٠٧.

تقديم اسم وتأخير آخر وعكسه، إنما يندرج في الفرق بين دلالات التراكيب ومناسبة كل تركيب للموقف أو المقام؛ فالمتكلم الذي يرى زيدًا منطلقًا، ويختار تركيب (زيد المنطلق) لا بد أنه رأى أن هذا التركيب مناسب أكثر مما لو قال (المنطلق زيد) للموقف أو المقام؛ وذلك أن يظن المخاطَب أن زيدًا هو الواقف، فيخبره المتكلم بأن زيدًا هو المنطلق، لكي ينفي الظن المتشكل عنده بأن زيدًا هو الواقف أو الجالس مثلا. أما في التركيب الآخر (المنطلق زيد) فإن المخاطَب يرى شخصًا منطلقًا ولا يعرف من هو، فيخبره المتكلم عن المنطلق بأنه زيد تحديدًا وليس غيره.

ويضرب عبد القاهر مثالاً آخر، هو قول القائل: (ضربت زيدًا)، و(زيدٌ ضربتُه)، ويقول إنه لم يقدم (زيدًا) على أن يكون مفعولاً منصوبًا بالفعل كما كان، ولكن على أن يرفعه بالابتداء، ويشغل الفعل بضميره، ويجعله في موضع الخبر له.(١٦)

إن هذين التركيبين مختلفان، وجملة (ضربتُ زيدًا) لا تمثل أصلا لجملة (زيدٌ ضربتُه) كي يمكن الحكم بأن الجملة الثانية قد طرأ عليها تقديم المفعول الذي خرج عن كونه مفعولاً وأصبح مبتدأ. وهذا يخرج بالبحث في هذين التركيبين أيضًا من مبحث (التقديم والتأخير) ودلالاته، إلى البحث في دلالات الجملة الاسمية والجملة الفعلية.

وإذا عدنا إلى المسائل التي طرحها عبد القاهر في هذا المبحث سنجد أنها تختلف عما يجب أن يكون عليه هذا المبحث بلاغيًا استنادًا إلى الأصل النحوي الذي يمثل الأساسَ له، كما تختلف عن طريقة افتتاحه لهذا المبحث حين تكلم على قسمين للتقديم

---

(١٦) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص١٠٧. وفي الفرق بين دلالة التركيبين يقول السكاكي: زيد عرفت، أو عرفته بالرفع، يفيد تحقيق إنك عرفت زيدا، وزيدا عرفت، بالنصب، يفيد إنك خصصت زيدا بالعرفان. *مفتاح العلوم*، ضبطه وشرحه: نعيم زرزور، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٣)، ص٢٢٣.

(تقديم على نية التأخير، وتقديم لا على نية التأخير) ؛ فعبد القاهر لا يتحدث عن تقديم مسند على مسند إليه في الجملة الاسمية ، ولا عن تقديم المفعول على المسند ، أو تقديم متعلقات المسند على بعضها في الجملة الفعلية كما قد يتبادر إلى الذهن ، بل يتحدث عن جملة مسائل تتناول الفرق الدلالي بين تقديم الاسم على الفعل وعكسه في حالات الاستفهام والنفي وأخيرًا مع الخبر المثبت ، وذلك كما يلي :

١- تقديم الاسم على الفعل في الاستفهام والفعل ماضٍ ، وعكسه.
٢- تقديم الفعل على الاسم في الاستفهام والفعل مضارع ، وعكسه.
٣- تقديم الفعل على المفعول في الاستفهام ، وعكسه.
٤- تقديم المفعول على الفعل في الاستفهام ، وعكسه.
٥- تقديم الاسم على الفعل مع النفي ، وعكسه.
٦- تقديم الاسم على الفعل في الخبر المثبت ، وعكسه.

ومن الواضح باستعراض عناوين المسائل التي طرحها عبد القاهر في حديثه عن مبحث التقديم والتأخير الاختلاف البيّن بين طرحه نحويًا ، والطرح البلاغي الذي قدمه عبد القاهر ؛ فالطرح النحوي قد انصرف إلى دراسة التغييرات التي تطرأ على النسق الأصلي للجملة العربية في حالتي الوجوب والجواز ، ولكنه كان معنيًا بوضع أسس القاعدة النحوية ، ورصد ما يخالفها ، دون أن يكون معنيًا بالكشف عن المقاصد والمقامات ، وهو الجانب الذي كان يجب أن يهتم به الطرح البلاغي للمبحث ، ولكن بعض البلاغيين — مثل عبد القاهر- حوّلوا البحث في (التقديم والتأخير) من دراسة مقاصد المتكلمين ، وأحوال المخاطبين ، وتأثيرهم على طريقة صياغة الجملة تقديمًا وتأخيرًا ، إلى بحث في دلالات التراكيب ، والفروق بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية.

ومع أن عبد القاهر طرح أفكارًا قيمة ، وتوقف عند دقائق ولطائف فيما يتعلق

بتقديم اسم على فعل في موقف وتأخيره عنه في الموقف ذاته، إلا أن ذلك لا يمنع من القول إنه قد خلط خلطًا واضحًا بين دلالة العنوان الذي اختاره والأفكار التي طرحها تحته؛ فالمسائل التي ذكرها لا ترتبط بالتقديم والتأخير المنطلق من الأساس النحوي، ما عدا مسألة (تقديم المفعول على الفعل في الاستفهام)، إذ إنها المسألة الوحيدة تقريبًا التي حدثت فيها مخالفة للنسق الأصلي للجملة العربية من جملة المسائل التي طرحها عبد القاهر.

ومن الضروري التنبيه على أن عبد القاهر عندما يتحدث عن تقديم الفاعل على الفعل أو تقديم الفعل على الفاعل أنه يتحرر تمامًا من القيد النحوي، ولا يلتفت إلى القاعدة النحوية، إنما ينطلق من قاعدة أخرى تناسب زاوية النظر البلاغية، وهي قاعدة المعنى، ويرى أن في قولنا: أضربت عبد الله؟ تقديمًا للفعل على الفاعل، للسؤال عن الفعل نفسه إن حدث في أصله أم لم يحدث، وفي قولنا: أأنت ضربت عبد الله؟ تقديمًا الفاعل (في المعنى، والذي يصبح عند النحويين مبتدأ، ولكن عبد القاهر لا يلتفت إلى هذا الأمر)، وذلك لأننا نعلم أن الفعل قد حدث ولكننا لا نعلم الفاعل.

يقول عبد القاهر: زيد قد فعل- أنا فعلت- أنت فعلت، القصد هنا متجه إلى الفاعل، والمعنى: إما أن يكون الفعل فعلا قد أردت أن تنص فيه على واحد فتجعله له، وتزعم أنه فاعله دون واحد آخر، أو دون كل أحد. أو ألا يكون القصد إلى الفاعل على هذا المعنى، ولكن على أنك أردت أن تحقق على السامع أنه قد فعل، وتمنعه من الشك فأنت لذلك تبدأ بذكره، لكي تباعده بذلك من الشبهة، وتمنعه من الإنكار، أو من أن يظن بك الغلط أو التزيد. ويقول بعد ذلك إن "هذا الذي قد ذكرتُ من أن تقديم ذكر المحدَّث عنه يفيد التنبيه له قد ذكره صاحب الكتاب في المفعول إذا قُدِّم فرُفع بالابتداء وبني الفعل الذي كان له ناصبًا عليه، وعُدِّي إلى ضميره فشُغل به، مثل: ضربتُ عبدَ الله

وعبدُ الله ضربتُه".(١٧)

ومن الضروري التنبيه على أن كلام النحويين على المفعول إذا تقدم بأنه قد يصبح مرفوعًا بالابتداء لا يعني أن الجملة الفعلية هي الأصل، وتقديم المفعول ورفعه بالابتداء هو تغيير على الأصل، ولكن يعني تأسيس القاعدة النحوية، وهي أن المفعول إذا تقدم على الفعل قد يظل محافظًا على حكمه، بأن يكون مفعولاً أيضًا، ولكنه مقدم، وبهذا تبقى الجملة فعلية على حالها، وقد يأخذ حكمًا جديدًا، وهو أن يصبح مبتدأ أُسند إليه الخبر الذي سيأتي بعده، والذي يكون جملة فعلية، وبهذا ينشأ تركيب جديد (جملة اسمية)، ولا يبدو أن النحويين قصدوا بذلك ادعاء أن الجملة الأولى أصل للجملة الثانية بأي حال من الأحوال، إذ يصبح المتكلم أمام خيارين إما أن يختار الجملة الاسمية أو الجملة الفعلية دون أن يتضمن الكلام تقديمًا وتأخيرًا. وعلى هذا يمكن القول إن كلام عبد القاهر أيضًا على تقديم المفعول مع تغيير حكمه، بأن يُرفع بالابتداء أَدْخَلُ في الفرق بين الابتداء بالفعل أو الاسم، أو بين دلالة الجملة الفعلية والجملة الاسمية.

وقد تابع بعض البلاغيين المحدثين عبد القاهر في النظر إلى اختلاف دلالة البدء بالاسم عن دلالة البدء بالفعل على أنه تقديم للمسند إليه تارة (في الجملة الاسمية)، وتأخير له تارة أخرى (في الجملة الفعلية). ومن أمثلة هذا قول الدكتور محمد محمد أبي موسى: "تقول: زيد جاءني، إذا أردت أن تفيد فوق الإخبار بالمجيء ضربًا من الاهتمام بزيد، والحفاوة بأمره، وتوكيد تلك الحقيقة لسامعك لأهميته. أو لأنه على حال لا يتوقع مجيء زيد، وما شابه ذلك من تلك الألوان النفسية التي يبوح بها تقديم المسند إليه. فإذا قلت: جاءني زيد، انقطع هذا الفيض من الهواجس والخواطر، وكان الكلام كلامًا

---

(١٧) عبد القاهر الجرجاني، *دلائل الإعجاز*، ص١٣١.

مرسلاً ، يجري في سياق خال من تلك النبضات التي جرى فيها السياق الأول".(١٨) ولكن ما يبدو لي هو أن هذا الرأي –على سداده وصوابه- لا يدخل في تقديم المسند إليه على المسند أو تأخيره عنه بقدر ما يدخل في اختلاف دلالة الجملة الاسمية عن الفعلية ، ومناسبة كل منها لمقام مختلف عن المقام الذي يناسب الأخرى.

وبانتهاء كلام عبد القاهر عن (التقديم والتأخير) يجد القارئ أنه قد بدأ كلامه بتقسيم التقديم قسمين :

١- تقديم على نية التأخير.

٢- تقديم لا على نية التأخير.

ولكنه لم يتكلم على القسم الأول منهما ، وهو القسم الذي يرتبط ارتباطًا مباشرًا بهذا المبحث في الصورة الأصلية التي نرى أنه يجب أن يُطرح من خلالها. كما أن كلامه على القسم الثاني جاء خارجًا عن مبحث (التقديم والتأخير).

مبحث التقديم والتأخير عند السكاكي

يتناول السكاكي (التقديم والتأخير) ضمن حديثه عن مباحث علم المعاني الذي يعرّفه بأنه "تتبع خواصّ تراكيب الكلام في الإفادة ، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره".(١٩)

ويرى أن هذا العلم يقوم على قانونيْن أساسييْن هما :

---

(١٨) محمد محمد أبو موسى، *دلالات التراكيب: دراسة بلاغية*، ط٣، (القاهرة: مكتبة وهبة، ٢٠٠٤)، ص١٧٦.

(١٩) السكاكي، *مفتاح العلوم*، ص١٦١.

١- القانون الأول: لكل مقال مقام.

٢- القانون الثاني: قانون الطلب.

ويتمثل القانون الأول من خلال مباحث الإسناد الخبري، أما القانون الثاني فيتمثل من خلال مباحث الإنشاء (أو الطلب بتعبير السكاكي).

وفي حديثه عن الإسناد الخبري يتوقف السكاكي عند فنون أربعة هي:

١- الفن الأول: في تفصيل اعتبارات الإسناد الخبري.

٢- الفن الثاني: في تفصيل اعتبارات المسند إليه.

٣- الفن الثالث: في تفصيل اعتبارات المسند. وفيه فصل: اعتبارات الفعل وما يتعلق به.

٤- الفن الرابع: الفصل والوصل، والإيجاز والإطناب. وفيه فصل: في بيان القصر.

ثم ينتقل بعد ذلك إلى الكلام على القانون الثاني من علم المعاني، وهو قانون الطلب، ويتناول فيه الأساليب الإنشائية الخمسة (التمني، والاستفهام، والأمر، والنهي، والنداء).

ويبدو من خلال استعراض تقسيم السكاكي لمباحث علم المعاني في كتابه (مفتاح العلوم) أن (التقديم والتأخير) عنده عبارة عن حلقة واحدة ضمن سلسلة الحديث عن اعتبارات المسند إليه (وكذلك عند الحديث عن اعتبارات المسند، ومتعلقاته)، في محاولة منه لتقنين الأحوال التي يأتي عليها كل ركن من ركنيْ الإسناد الخبري.

إلا أن هذا التقنين الذي لجأ إليه السكاكي قد تسبب في خلل منهجي واضح في كتابه، وهو تقسيم الحديث عن الفكرة الواحدة إلى ثلاثة أقسام؛ فالباحث عن آراء السكاكي في (التقديم والتأخير) يجب أن يذهب إلى الفن الثاني لينظر في تقديم المسند إليه

وتأخيره، ثم ينتقل إلى الفن الثالث لينظر في تقديم المسند وتأخيره، ثم ينتقل إلى الفصل الملحق بهذا الفن لينظر في (التقديم والتأخير) مع الفعل، مما يشتت الباحث في الكتاب بين أوله ومنتصفه وآخره.

ومن الواضح أنه قد رتّب كتابه على هذا النحو لأن اهتمامه كان منصبًا على عملية ضبط المسائل البلاغية التي يطرحها ضمن محاور أساسية (هي الفنون المذكورة أعلاه)، دون أن يدرك أن عملية الضبط هذه –التي أملاها عليه حسه المنطقي- قد تؤدي إلى عدم ترابط الفكرة، وبالتالي عدم وصولها إلى القارئ بيسر وسهولة.

وإذا توقفنا عند تفاصيل المسألة عند السكاكي سنجد أنه يتحدث في تقديم المسند إليه عن الحالات التي تقتضي تقديمه على المسند. وقد يوحي هذا –للوهلة الأولى- بأنه سيتناول الجملة الفعلية - التي يتقدم فيها المسند على المسند إليه أصلا- في حالة مخالفتها للنسق الأصلي، وذلك حين يتقدم المسند إليه على المسند. ولكن سرعان ما يزول هذا الخاطر عن الذهن حين تحضر القاعدة النحوية –حسب المذهب البصري- التي تنفي إمكانية تقدم المسند إليه على المسند في الجملة الفعلية، وأن ذلك يحولها إلى تركيب جديد ومختلف هو الجملة الاسمية.

وهذا يعني أن كلام السكاكي في هذا المبحث سيكون على الجملة الاسمية، ويؤكد السكاكي نفسه هذا الظن بقوله في الاعتبارات التي يُقدَّم المسند إليه على المسند بسببها أنه الأصل، ولا مقتضى للعدول عنه.(٢٠) ومن المعروف أن تقديم المسند إليه على

---

(٢٠) السكاكي، *مفتاح العلوم*، ص١٩٤. يقول الجرجاني: "يعرض للمسند إليه التقديم؛ لأصالته، وكونه أهم من الخبر، أو لكونه مشوقًا إلى الخبر، فيقدم ليتمكن الخبر في ذهن السامع..". انظر: محمد بن علي الجرجاني، *الإشارات والتنبيهات*، تحقيق: عبد القادر حسين، (القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، ١٩٨١)، ص٤٥. ولكن تقدم المسند إليه ليس مما يعرِض له، بل هو الأصل=

المسند لا يكون أصلا إلا في الجملة الاسمية فقط. ولكن ما الحاجة إلى البحث عن مسوغ أو سبب لما جاء على أصله ضمن الحديث عن (التقديم والتأخير)؟

إن المتبادر إلى الذهن عند سماع كلمتي (التقديم والتأخير) هو التحريك(٢١)، تحريك عنصر من موقعه إلى موقع آخر في الجملة ذاتها، ولا يستقيم في الذهن أن يكون الكلام على ما حقه التقديم أو ما حقه التأخير بحسب الوضع الطبيعي، الذي أقره النحاة وأثبتوه في مصادرهم. وهذا هو أول مأخذ على مبحث (التقديم والتأخير) عند السكاكي.

وبمتابعة الاعتبارات التي يذكرها السكاكي لتقديم المسند إليه على المسند (والجملة اسمية) سنجد أنه يخلط حالات الجواز بحالات الوجوب التي لا يملك المتكلم خيارًا إزاءها، ويجب عليه أن يلتزم فيها بالقاعدة النحوية. ومن أمثلة ذلك قوله إن المسند إليه يتقدم على المسند متى ما كان ذكره أهم، وهذا لاعتبارات يذكر منها: أن يكون المسند إليه متضمنا للاستفهام، كقولك: أيهم منطلق؟ أو أن يكون ضمير الشأن والقصة، كقولك: هو زيد منطلق(٢٢). ولم يختلف الحال عنه في حديثه عن الاعتبارات التي تقتضي

= في الجملة الاسمية، وهو مما لا يصح أن يكون في الجملة الفعلية لأنها تتحول حينئذ إلى جملة اسمية؛ فتقدم المسند إليه هو دائما الأصل، وليس أمرا عارضا.

(٢١) عند البحث في معنى الكلمتين معجميا نجد أنه قد جاء في لسان العرب، مادة (ق د م): "المقدم: هو الذي يقدم الأشياء ويضعها في مواضعها، فمن استحق التقديم قدمه". وفي مادة (أ خ ر): "المؤخر: هو الذي يؤخر الأشياء فيضعها في مواضعها، وهو ضد التقديم". ابن منظور، *لسان العرب*، ط١، (بيروت: دار صادر، ١٩٩٠م). أما صرفيا، فإن من معاني صيغة الفعل (فَعلَ) النقل، فتصير الفاعلَ مفعولاً، وبهذا يكون معنى قدم: جعله مقدما. انظر معاني أبنية الأفعال عند: ابن عصفور الإشبيلي، *الممتع في التصريف*، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط١، (بيروت: دار المعرفة، ١٩٨٧)، ج١، ص١٨٩.

(٢٢) السكاكي، *مفتاح العلوم*، ص١٩٤.

تقديم المسند، في الجملة الاسمية أيضًا، إذ ذكر من بين ما ذكر حالات يعد تقديم المسند فيها واجبًا نحويًا، مثل: أن يكون متضمنا الاستفهام، نحو: كيف زيد؟.(٢٣)

كما ذكر حالات أخرى تحتمل أن يكون التقديم فيها جائزًا، ولكنه مثّل عليها بأمثلة يعد تقديم المسند فيها واجبًا، مثل قوله: إن من حالات تقديم المسند على المسند إليه أن يكون المراد التنبيهَ على أن المقدم خبر لا نعت، نحو: تحت رأسي سرج، وعلى أبيه درع.(٢٤) ومن المعروف أن تقديم المسند في المثالين واجب لأن المسند إليه نكرة محضة.

ومن ذلك أيضًا قوله إن المسند قد يقدم على المسند إليه لأنه أهم عند القائل(٢٥)، وهذه الحالة بحد ذاتها صحيحة ومقبولة، إذ يمكن أن نقول: زيد في الدار، وهذا هو النسق الطبيعي للجملة، ولكن إذا كان الأهم عند المتكلم أو السامع أن يبين أن زيدًا في الدار وليس خارجها فالأولى أن يقول: في الدار زيد. إلا أن السكاكي مثّل على هذه الفكرة السليمة، التي كان من الممكن أن تعبر عن حالة من حالات مخالفة النسق الطبيعي للجملة الاسمية بتقديم ما حقه التأخير وتأخير ما حقه التقديم لغرض بلاغي يتعلق بقصد المتكلم، أو السياق نفسه، أو حال المتلقي، بمثال يعد تقديم المسند فيه واجبًا، ولا خيار أمام المتكلم فيه إلا أن يصوغ جملته وفق النسق الأصلي والطبيعي للجملة العربية، وهو قوله: (عليه من الرحمن ما يستحقه). ومن الواضح أن تقديم المسند على المسند إليه في هذا المثال واجب، لتضمن المسند إليه ضميرًا عائدًا على المسند.

وقد ذكر السكاكي حالات يحدث فيها تقديم وتأخير حقيقيان لأحد ركني الإسناد على الآخر، بما فيه مخالفة للنسق الأصلي للجملة العربية، وذلك لأغراض بلاغية، ومن

---

(٢٣) المصدر السابق، ص٢١٩.

(٢٤) المصدر السابق، ص٢١٩.

(٢٥) المصدر السابق، ص٢٢٠.

أمثلة هذه الحالات ما ذكره في سياق تقديم المسند على المسند إليه، وهو أن يكون المراد بتقديمه التشويق لذكر المسند إليه(٢٦)، مثل قول الشاعر: [من البسيط]

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها   شمس الضحى، وأبو إسحاق، والقمرُ(٢٧)

ولكن الملاحظ هو أنه لم يميز هذه الحالة عن غيرها، ولم يتكلم عليها بوصفها حالة مختلفة عن الحالات السابقة التي يجب فيها تقديم عنصر أو تأخيره.

ويمكن إجمال المآخذ على طرح السكاكي فيما يلي:

١- أنه يتحدث في مبحث (التقديم والتأخير) عن الحالات التي يتقدم فيها المسند إليه على المسند في الجملة الاسمية، مع أن ما جاء على أصله لا يُسأل عن سببه.

٢- أنه يتكلم على تقديم المسند على المسند إليه ويضرب مثالا جملةً فعلية، مع أن الأصل فيها أن يأتي المسند مقدمًا والمسند إليه مؤخرًا.

٣- أنه يخلط في هذا السياق -سواء في حديثه عن تقديم المسند إليه على المسند أو العكس- بين ما يكون التقديم فيه جائزًا، وما يكون التقديم فيه واجبًا ولا خيار للمتكلم حياله.

٤- الفكرة الرئيسية لمبحث (التقديم والتأخير) هي تقديم ما حقه التأخير وتأخير ما حقه التقديم في الجملة، ومع أن هذا التفصيل البسيط لم يُذكر في كلام السكاكي على

---

(٢٦) سقطت كلمة (إليه) من النص الأصلي، ولا يستقيم المعنى إلا بها. ويمكن الاستدلال على ذلك مما جاء في الإيضاح، ص١٠٢.

(٢٧) السكاكي، *مفتاح العلوم*، ص٢٢١. البيت لمحمد بن وهيب الحميري، وهو شاعر من أهل بغداد في الدولة العباسية، وأصله من البصرة، وقد قال هذا البيت في المعتصم. توفي نحو (٢٢٥هـ -). انظر: الأصفهاني، *كتاب الأغاني*، إعداد: مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربي، ط٢ (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٧)، مج١٠، ج١٩، ص٥٢.

هذا المبحث، إلا أنه قد ذكر بعض الحالات التي تتوافق مع هذه الفكرة، ورغم أن بعضها جاء موفقًا من حيث الأمثلة المذكورة، لكنه خلط في بعضها الآخر فذكر أمثلة يكون التقديم أو التأخير فيها واجبًا.

ويمكن القول إن السكاكي قد اهتم في كتابه هذا بالضبط والتقنين، وبالبعد المنطقي التنظيمي، دون أن يهتم كثيرًا بالأصول البلاغية التي كان يجب التوقف عندها وإرساؤها، ودون أن يلتفت إلى وجود ملامح جمالية تترتب على التغيير الذي يحدثه المتكلم على النسق الأصلي للجملة سواء كانت اسمية أو فعلية، وكأنه يهدف من كتابه إلى رسم الأطر والحدود للدرس البلاغي الذي ظلّ محلّقًا في الأفق بغير حدود أو ضوابط تحكمه غير الذائقة التي لا تمثل ضابطًا بقدر ما هي وسيلة للتحرر من الضوابط والقيود.

إلا أن للسكاكي رأيًا مهمًا في هذا المبحث، ذكره في سياق حديثه عن إفادة تقديم المسند إليه التخصيص في حالة الخبر الفعلي، إذ يقول إننا إذا أردنا بالجملة إفادة التجدد دون الثبوت فيجب على المتكلم أن يجعل المسند فعلاً مقدّمًا على ما يُسنَد إليه في الدرجة الأولى — أي إسناد الفعل إلى ما بعده من الضمير في نحو: أنا عرفت، وأنت عرفت، وهو عرف- ثم بواسطة عود ذلك الضمير إلى ما قبله يستند إليه في الدرجة الثانية. وسلوك مثل هذا المسلك يحتمل اعتبارين مختلفين، "أحدهما أن يجري الكلام على الظاهر، وهو أن (أنا) مبتدأ، و(عرفت) خبره، وكذلك: أنت عرفت، وهو عرف، ولا يقدّر تقديم وتأخير كما إذا قلنا: زيد عارف، أو زيد عرف، اللهم إلا في التلفظ. وثانيهما: أن يقدّر أصل النظم: عرفتُ أنا، وعرفتَ أنت، وعرفَ هو. ثم يُقال قدم أنا وأنت وهو".(٢٨)

ومن الواضح أن السكاكي يطرح فكرة بالغة الأهمية هنا، ويبدو أنه يقدم معارضة غير صريحة لما قدمه عبد القاهر الجرجاني حين يتعامل مع المبتدأ الذي خبره جملة فعلية

---

(٢٨) السكاكي، *مفتاح العلوم*، ص٢٢١.

بوصفه فاعلا مقدمًا (بالمعنى)، مع أن هذا الأمر لا يستقيم نحويًا، ولا يمكننا فصل الجانب النحوي عن الجانب البلاغي في اللغة حتى لاعتبارات جمالية، إذ يجب أن يكمل كل منهما الآخر دون أن يعارضه.

وقد بنى السكاكي على كلامه السابق رأيه في الأغراض البلاغية التي يتم فيها البدء بالاسم حينًا وإسناد الخبر الجملة الفعلية إليه، وبالفعل حينًا وإسناده إلى فاعله التالي له؛ فيقول إن نظم الكلام بالاعتبار الأول لا يفيد إلا تقوية الحكم، وسبب تقويته هو أن المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي أن يُسند إليه شيء، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يستند إليه صرفه المبتدأ إلى نفسه، فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليًا عن ضمير المبتدأ، نحو: زيد غلامك، أو كان متضمنًا له، نحو: أنا عرفت، وأنت عرفت، وهو عرف، أو زيد عرف، ثم إذا كان متضمنًا لضميره صرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانيًا، فيكتسي الحكم قوة، فإذا قلت: هو يعطي الجزيل، كان المراد تحقيق إعطائه الجزيل عند السامع دون تخصيص إعطاء الجزيل به.(٢٩)

والاعتبار الثاني يفيد التخصيص، كقوله تعالى: ﴿وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعۡلَمُهُمۡۖ نَحۡنُ نَعۡلَمُهُمۡ﴾ (التوبة/١٠١)، المراد: لا يعلمهم إلا الله، ولا يطّلع على أسرارهم غيره، لإبطانهم الكفر في سويداوات قلوبهم.(٣٠)

---

(٢٩) السكاكي، *مفتاح العلوم*، ص٢٢١. رد محمد بن علي الجرجاني هذا الكلام، الذي أورده على لسان (المعاصر)، ويقصد به الخطيب القزويني، وقال في ذلك: "وهذا ليس بشيء، لأنه يمكن أن يقال مثله إذا قدم المسند الفعلي نحو: ركب زيد، ويؤيده ما قلنا من إفادة التقديم التأكيد، أن مثل هذا الكلام إنما يساق في مظانّ التوكيد في موضع تكذيب، أو مظنته، أو تردد السامع". *الإشارات والتنبيهات*، ص٤٩.

(٣٠) السكاكي، *مفتاح العلوم*، ص٢٢٢. يرى محمد بن علي الجرجاني أن إفادة التخصيص في هذه الآية في قوله تعالى: (نحن نعلمهم) مستفادة من قوله –تعالى- (لا تعلمهم)، فإذا لم يعلمهم النبي، فغيره على وجه الأولى لا يعلمهم. *الإشارات والتنبيهات*، ص٤٨.

ويرى الدكتور أبو موسى أن كلام السكاكي في الاعتبار الثاني – وهو أن يقدّر أصل النظم: عرفت أنا، ثم يتصرف فيه فيقول أنا عرفت- يتجافى مع فطرة اللغة ويسر أدائها لمعانيها، ويقول إنه لا يعتقد أن هناك متكلما يفكر في الصياغة هذا التفكير، ويفترض أن: أنا قمت أصلها قمت أنا، ثم يخالف هذا الأصل ليفيد الاختصاص.(٣١)

والذي يبدو لي في هذا الكلام أنه يصلح ردًا على ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني أكثر مما هو رد على ما ذهب إليه السكاكي؛ فعبد القاهر الجرجاني هو الذي افترض أن المتكلم يصوغ جملته تارة على أصلها فيقول: قمت أنا، فيقدم المسند ويؤخر المسند إليه، وهو الفاعل هنا، وتارة يصوغ جملته بتقديم المسند إليه (أي الفاعل المعنوي) على الفعل فيقول: أنا قمت، مع أن المتكلم لا يفكر عند صياغة جملته على هذا النحو بأنه يقدم الفاعل أو يؤخره، ولا ينشغل ذهنه به، إنما يجد نفسه أمام خيارين: إما أن يبدأ بالاسم وإما أن يبدأ بالفعل، فيختار أنسبهما للموقف، أو لقصده، أو لحال المتلقي.

مبحث التقديم والتأخير عند ابن الأثير

يتطلب مبحث (التقديم والتأخير) عند ابن الأثير وقفة خاصة ومطوّلة، لاشتماله على أفكار كثيرة يجب التوقف عندها، وتوضيحها، مع الإشارة إلى أن التصور الذي قدمه ابن الأثير عن هذا المبحث يكاد يكون أكثر التصورات اتّساقًا مع فكرة (التقديم والتأخير) كما حاولنا تأسيسها في بداية هذا البحث، استنادًا إلى الأساس النحوي.

يرى ابن الأثير أن مبحث (التقديم والتأخير) باب طويل عريض، يشتمل على أسرار دقيقة، وهو ضربان: يختص الأول منهما بدلالة الألفاظ على المعاني، ولو أُخِّر المقدم أو قُدِّم

---

(٣١) محمد محمد أبو موسى، *خصائص التراكيب: دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني*، ط٥، (القاهرة: مكتبة وهبة، ٢٠٠٠)، ص٢٣٠. وانظر أيضا: بسيوني عبد الفتاح فيود، *دراسات بلاغية*، ط١، (مصر: مطبعة السعادة، ١٩٨٩)، ص٨٤.

المؤخر لتغير المعنى. أما الثاني فيختص بدرجة التقدم في الذكر لاختصاصه، بما يوجب له ذلك، ولو أُخِّر لما تغير المعنى. وهذا الضرب يتوجه إلى المعاني لا إلى الرتب النحوية.

وينقسم الضرب الأول قسمين:

أ) قسم التقديم فيه أبلغ. ومن أمثلته: تقديم المفعول على الفاعل، والخبر على المبتدأ والظرف أو الحال أو الاستثناء على العامل.

ب) قسم التأخير فيه أبلغ. ومن أمثلته: تقديم الصفة أو ما يتعلق بها على الموصوف، وتقديم الصلة على الموصول.

ويمكن تمثيل مبحث (التقديم والتأخير) عند ابن الأثير بالمخطط التالي:

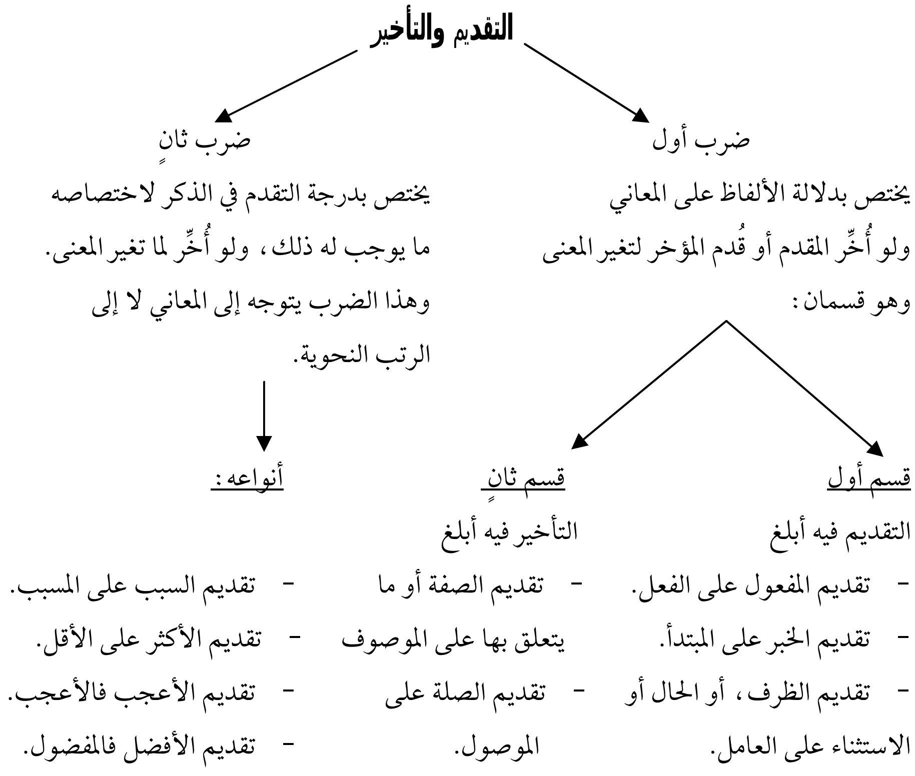

التقديم والتأخير

ضرب أول

يختص بدلالة الألفاظ على المعاني
ولو أُخِّر المقدم أو قُدم المؤخر لتغير المعنى
وهو قسمان:

قسم أول

التقديم فيه أبلغ

- تقديم المفعول على الفعل.
- تقديم الخبر على المبتدأ.
- تقديم الظرف، أو الحال أو الاستثناء على العامل.

قسم ثانٍ

التأخير فيه أبلغ

- تقديم الصفة أو ما يتعلق بها على الموصوف
- تقديم الصلة على الموصول.

ضرب ثانٍ

يختص بدرجة التقدم في الذكر لاختصاصه ما يوجب له ذلك، ولو أُخِّر لما تغير المعنى.
وهذا الضرب يتوجه إلى المعاني لا إلى الرتب النحوية.

أنواعه:

- تقديم السبب على المسبب.
- تقديم الأكثر على الأقل.
- تقديم الأعجب فالأعجب.
- تقديم الأفضل فالمفضول.

ولا يملك المتأمل في هذا المخطط الذي يمثل خلاصة رأي ابن الأثير في مبحث (التقديم والتأخير) إلا أن يتوقف أمام عدة أمور، أولها هو تقسيم (التقديم والتأخير) إلى ضربين، أحدهما لا علاقة له بالرتب النحوية التي تمثل أساس هذا المبحث نحويًا ومن ثم بلاغيًا، وهو الضرب الثاني الذي ذكر ابن الأثير بنفسه أنه يتوجه إلى المعاني لا إلى الرتب النحوية، وهذا يعني أن ما يندرج تحت هذا الضرب لا يمكن تقنينه، أو إخضاعه لقاعدة محددة، لأنه يختلف من شخص لآخر، إذ يعبر عن أولويات كل متكلم، وطريقة ترتيبه لمعاني كلامه، ولا يمكن الحكم عليه بأنه أكثر بلاغة في حالة، وأقل بلاغة في حالة أخرى، إذ لا علاقة له بالبعد النحوي الذي لا يتأثر بهذا النوع من (التقديم والتأخير)، ولا يؤثر فيه. ولذلك قال ابن الأثير إن (التقديم والتأخير) في مثل هذا النوع لا يغير المعنى.

وبهذا يمكن القول إن الضرب الثاني في كلام ابن الأثير على (التقديم والتأخير) لا يندرج ضمن المفهوم الذي حاولنا التأسيس له استنادًا إلى الأصل النحوي للمبحث. ويترتب على هذا أن التركيز سيكون منصبًا على الضرب الأول فقط، على أساس أنه يتضمن ما يمثل حقيقة (التقديم والتأخير) البلاغي.

وبالنظر إلى الضرب الأول نجد أن ابن الأثير قد تكلف في تقسيمه قسمين، لأن القسم الثاني يعبر عن تراكيب غير سائغة نحويًا، أجمع النحاة على حفظ الرتب فيها، ولم يُؤْثَر عن العرب استعمالها استعمالاً مخالفًا إلا في حالات وُصفت بالقبح والشذوذ، يمكن الرجوع إليها في مصادر التراث النحوي.(٣٢)

ومن المعلوم أن البلاغة تستند إلى الأساس النحوي ولا تنفصل عنه، وتعد سلامة

---

(٣٢) يقول المبرد: "إنما الصلة والموصول كاسم واحد لا يتقدم بعضه بعضا". انظر: *المقتضب*، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، (بيروت: عالم الكتب، د.ت)، ج٣، ص١٩٧. ويقول في عدم جواز تقدم النعت على المنعوت: "النعت لا يكون قبل المنعوت". ج٤، ص١٩٢.

الأساس النحوي واستقامته شرطًا واجب التحقق لإقامة الدرس البلاغي، لأن البلاغة هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال، مع فصاحته.(٣٣) "وهكذا فشرط الكلام البليغ أن يسلم من العيوب المُخِلَّة بفصاحته وفصاحة أجزائه. وينتج عن هذا أن البلاغة أعمّ من الفصاحة؛ إذ كل كلام بليغ فصيحٌ لا محالة، وليس كل كلام فصيح بليغًا؛ فقد يكون فصيحًا لكنه غيرُ مطابق لمقتضى الحال".(٣٤)

وبالعودة إلى شروط فصاحة الكلام كما نصّ عليها البلاغيون سنجد أن: خلو الكلام من ضعف التأليف، أي سلامته نحويًا وموافقته لقواعد النحو وأصوله شرط أساسي من شروط الفصاحة، وهذا يعني أن القسم الثاني من الضرب الأول يجب أن يسقط من الدرس البلاغي، إذا أخذنا في الحسبان أن رتبة الصلة محفوظة، وهي دائمًا مؤخرة عن موصولها، وكذلك رتبة الصفة بالنسبة لموصوفها.(٣٥)

كما أن ابن الأثير قال إن التأخير في هذا القسم أبلغ، والتأخير يعني المحافظة على النسق الأصلي لعلاقة هذه العناصر ببعضها كما هي، دون تغيير، مما يعني أننا لسنا أمام حدوث تغيير في بنية الجملة يستدعي أن نتوقف لنسأل عن الغرض منه، بل نحن أمام حالات محفوظة الرتب، تنتظم عناصرها (الصفة والموصوف، والصلة والموصول، إلخ) وفق الترتيب الأصلي لعلاقتها ببعضها.

كما أن الأمثلة التي ذكرها ابن الأثير على القسم الثاني من الضرب الأول – وهي التي يكون التأخير فيها أولى، كتقديم الصفة على الموصوف، والصلة على الموصول-

---

(٣٣) الخطيب القزويني، *الإيضاح في علوم البلاغة*، تحقيق وتعليق لجنة من أساتذة كلية اللغة العربية بالجامع الأزهر، (القاهرة: مطبعة السنة المحمدية، د.ت)، ص٩.

(٣٤) عيسى العاكوب، *المفصل في علوم البلاغة العربية (المعاني- البيان- البديع)*، ط١، (دبي: دار القلم، ١٩٩٦)، ص٥٢-٥٣.

(٣٥) انظر ما نِقل عن المبرد في الهامش ٣٢.

تدخل في باب المعاظلة المعنوية، لأن المعنى يختلّ بذلك ويضطرب. وقد أشار ابن الأثير بنفسه، في سياق حديثه عن هذا القسم إلى أنه يدخل في باب المعاظلة، وقد ذكر نوعًا منها -وهي المعاظلة اللفظية- في سياق حديثه عن الصناعة اللفظية، مشيرًا آنذاك إلى أن المعاظلة تنقسم قسمين: أحدهما لفظي، والآخر معنوي، وقد ذكر اللفظي في المقالة الأولى المختصة بالصناعة اللفظية، مرجئًا الحديث عن المعنوي إلى هذا الباب.(٣٦)

إلا أن تجزيء ابن الأثير الكلام على المعاظلة بين أول الكتاب وآخره لم يكن في صالح المؤلَّف، ولم يخدم الفكرة التي أرادها ابن الأثير أن تصل لقارئه فيما يتعلق بالفصل بين الصناعة اللفظية والصناعة المعنوية، لأن المعاظلة عيب من عيوب فصاحة الكلام، سواء كانت لفظية أم معنوية، وهي -في عمومها- أدْخَلُ في الكلام على شروط فصاحة الكلام، ويجدر ذكر هذه الشروط في بداية الدرس أو المؤلَّف البلاغي، فما وافق شروط الفصاحة، التي يعد تحققها واجبًا لتحقق البلاغة، كان بليغًا، ويمكن أن يجد له حيزًا في المؤلَّف البلاغي، وما عدا ذلك لا يجب أن يشغل حيّزًا فيه.

وضرب ابن الأثير عددًا من الأمثلة على المعاظلة المعنوية التي يضيع فيها المعنى نتيجة تقديم وتأخير يجعل الكلام مبهمًا، والمعنى غير واضح أو مفهوم، ومنها قول الشاعر: [من المنسرح]

"فأصبحت بعد خط بهجتها كأنّ قفْرا رسومها قَلَما

فإنه قدم خبر كأنّ عليها وهو قوله (خَطَّ)، وهذا وأمثاله مما لا يجوز قياس عليه، والأصل في هذا البيت: فأصبحت بعد بهجتها قفرًا كأن قلمًا خطَّ رسومَها، إلا أنه على

---

(٣٦) ابن الأثير، *المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر*، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٥)، ج٢، ص٤١.

تلك الحالة الأولى في الشعر مختلّ مضطرب".(٣٧)

وإذا عدنا إلى الأغراض الذي يلجأ من أجلها المتكلم إلى إحداث تغيير على النسق الأصلي للجملة سنجد أنها إما لتحقيق فائدة معنوية، وهي تقديم معنى لا يتأتى بصياغة الجملة وفق نسقها الأصلي، أو لتحقيق فائدة جمالية شكلية، كتوافق الفواصل أو السجع. وفي هذا المثال المنقول عن ابن الأثير، وفي غيره من الأمثلة المذكورة أيضًا في الكتاب نفسه سنجد أن هذين الغرضين غير متحققين بتقديم ما حقه التأخير، بل على العكس تمامًا، فإن هذه التغييرات لم تكسب المعنى والكلام عمومًا إلا قبحًا، ودليل ذلك قول ابن الأثير نفسه بعد أن ذكر البيت السابق وعلق عليه: إن "المعاظلة في هذا الباب تتفاوت درجاتها في القبح، وهذا البيت المشار إليه من أقبحها، لأن معانيه قد تداخلت وركب بعضها بعضًا".(٣٨)

وزيادة في التأكيد على فكرة خروج هذا القسم من الكلام من (التقديم والتأخير) بوصفه مبحثًا من مباحث علم المعاني يساعد على تأدية الكلام للمتلقي على نحو واضح وسليم وخالٍ من اللبس والغموض يقول ابن الأثير: "واعلم أن هذا الضرب من الكلام هو ضد الفصاحة، لأن الفصاحة هي الظهور والبيان، وهذا عارٍ عن هذا الوصف".(٣٩) مشيرًا إلى أن "الفرزدق قد أكثر من استعمال المعاظلة في شعره، كأنه كان يقصد ذلك ويتعمده؛ لأن مثله لا يجيء إلا متكلّفًا مقصودًا، وإلا فإذا ترك مؤلف الكلام نفسه تجري على سجيتها وطبعها في الاسترسال لم يعرض له شيء من هذا التعقيد، ألا ترى أن

---

(٣٧) ابن الأثير، *المثل السائر*، ج٢، ص٤١. أما البيت فقائله غير معروف، ذكره المعري في رسالة الصاهل والشاحج ولم يسم قائله. انظر: المعري، *رسالة الصاهل والشاحج*، تحقيق: عائشة عبد الرحمن، ط١ (مصر: دار المعارف، ١٩٧٥)، ص٦٣١.

(٣٨) المصدر السابق، ج٢، ص٤١.

(٣٩) المصدر السابق، ج٢، ص٤٣.

المقصود من الكلام معدوم في هذا الضرب المشار إليه ؛ إذ المقصود من الكلام إنما هو الإيضاح والإبانة وإفهام المعنى ، فإذا ذهب هذا الوصف المقصود من الكلام ذهب المراد به ، ولا فرق عند ذلك بينه وبين غيره من اللغات كالفارسية والرومية وغيرهما".⁽⁴⁰⁾

ويمكن تتبع آراء مماثلة لرأي ابن الأثير عند بعض اللغويين المحدثين ؛ فتمام حسان ، على سبيل المثال ، يقول : "إن اللغة العربية ، وكل لغة أخرى في الوجود ، تنظر إلى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها ، لأن اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم ، وقد خلقت اللغات أساسًا للإفهام والفهم ، وإن أعطاها النشاط الإنساني استعمالات أخرى فنية ونفسية".⁽⁴¹⁾ وعلى المتكلم -حين يقصد إفهام المخاطب رسالته اللغوية- أن يرتبها على منوال لا يدع معه للبس مجالا حتى يدرك مقاصده ذلك الإدراك الذي يتوخاه ، فالالتباس ممنوع أبداً لمنافاته القصد من وضع اللغة.⁽⁴²⁾

كما أن (التقديم والتأخير) مبحث جمالي ، يجب أن يكون تأثيره في المعنى تأثيرًا جماليًا أيضًا ، لا أن يكون تأثيرًا قبيحًا مخلاًّ بالمعنى بحيث يكون التزام الرتب الأصلية أولى.

وبإخراج القسم الثاني من الضرب الأول من مبحث (التقديم والتأخير) يمكن أن نتوقف عند آراء ابن الأثير فيما يتعلق بالقسم الأول من الضرب الأول ، وهو الذي يكون التقديم فيه أبلغ ، إذ يمكن الزعم بأن هذا القسم هو ما يمثل جوهر مبحث (التقديم والتأخير) بلاغيًا ، وقد نجح ابن الأثير في تقديمه بوضوح وجلاء.

وفي كلام ابن الأثير على هذا القسم من الضرب الأول فكرتان مهمتان :

١- الأولى : هي أنه يتكلم على تقديم وتأخير حقيقيين ، إذ يتناول الحالات التي

---

(٤٠) المصدر السابق، ج٢، ص٤٢.

(٤١) تمام حسان، *اللغة العربية معناها ومبناها*، (الدار البيضاء: دار الثقافة، د.ت)، ص٢٣٣.

(٤٢) رشيد بلحبيب، *ضوابط التقديم وحفظ المراتب في النحو العربي*، ص١٩٠.

حدث فيها تقديم ما حقه التأخير، وتأخير ما حقه التقديم، بناء على ترتيب النسق الأصلي للجملة العربية.

٢- الثانية: هي أن الأغراض البلاغية التي ذكرها جمعت بين صفات أساسية يجب توافرها في الغرض البلاغي، وهي: الدقة والتحديد، وعدم التكلف، والعمومية أيضًا، بمعنى أن هذه الأغراض تعبر بدقة عن قصد المتكلم من إحداث تغيير في بنية جملته، ولكنها في الوقت ذاته ليست حالات خاصة بالأمثلة التي ذكرها ابن الأثير، بل يمكن توظيفها مع أمثلة أخرى.

ففيما يتعلق بالفكرة الأولى نجد أن ابن الأثير حين تكلم على التقديم في هذا القسم وجّه عنايته إلى الحالات التي تضمنت تقديم ما رتبته الأصلية التأخير، ولم يذكر ألبتّة حالات تتضمن تقديم ما حقه التقديم أساسًا؛ فالأمثلة التي ذكرها هي: تقديم المفعول على الفعل، وتقديم الخبر على المبتدأ، وتقديم الظرف والحال والاستثناء على العامل، ومن المعروف أن الأصل في كل هذه الأمثلة التأخير، وهذا يعني أن ابن الأثير قد وضع يده على فكرة أساسية وجوهرية في هذا المبحث، يكاد يكون أول من التفت إليها حتى إن لم يذكرها صراحة، فقد بدت واضحة من خلال أمثلته، وهو أن مبحث (التقديم والتأخير) يجب أن يتناول الحالات التي يحدث فيها تغيير ومخالفة للنسق الأصلي لبنية الجملة العربية، لا أن يتناول الحالات التي يكون التقديم فيها هو الأصل، كما في تقديم المبتدأ على الخبر، أو الفعل على المفعول، لأن هذا هو الأصل، وما جاء على أصله لا يُسأل عن سببه.

أما الأغراض البلاغية التي ذكرها ابن الأثير في محاولته رصد أسباب خروج المتكلم على البنية الأصلية للجملة، والتعرف إلى الدوافع التي تحثّه على إحداث تغيير فيها، فقد كشفت عن دقته وتحديده، وعدم تكلفه في الاستبطان والاستنتاج. ويمكن تحديد

الأغراض التي ذكرها في ثلاث أفكار أساسية، هي: الاختصاص، ومراعاة نظم الكلام، والأهمية والعناية.

أولا: الاختصاص

يقول ابن الأثير إن من أغراض التقديم في القسم الأول الاختصاص، فإنك إذا قدمتَ المفعول على الفعل فقلت: زيدًا ضربتُ، خصصتَ زيدًا بالضرب دون غيره، وذلك بخلاف قولك: ضربتُ زيدًا، لأنك إذا قدمت الفعل كنت بالخيار في إيقاعه على أي مفعول شئت، بأن تقول: ضربتُ خالدًا، أو بكرًا، أو غيرهما، وإذا أخّرته لزم الاختصاص للمفعول.(٤٣)

وكذلك الحال مع تقديم خبر المبتدأ عليه، "كقولك: زيد قائم، وقائم زيد؛ فقولك: قائم زيد قد أثبتّ له القيام دون غيره، وقولك: زيد قائم أنت بالخيار في إثبات القيام له ونفيه عنه؛ بأن تقول: ضارب، أو جالس، أو غير ذلك".(٤٤) والحكم نفسه ينطبق على تقديم الحال، والاستثناء، والظرف على العامل، كقولك: "إن إليّ مصير هذا الأمر، وقولك: إن مصير هذا الأمر إليّ؛ فإن تقديم الظرف دلّ على أن مصير الأمر ليس إلا إليك، وذلك بخلاف قولك: إن مصير هذا الأمر إليّ؛ إذ يحتمل إيقاع الكلام بعد الظرف على غيرك، فيقال: إلى زيد، أو عمرو، أو غيرهما".(٤٥)

ومن الأمثلة التي ذكرها ابن الأثير على التقديم للاختصاص، قول الله –عز وجلّ-: ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ ﴾ (الزمر/٦٦)، إذ يقول إنه –عزّ وجلّ- لم يقلْ (بل اعبدْ

---

(٤٣) ابن الأثير، *المثل السائر*، ج٢، ص٣٥.

(٤٤) ابن الأثير، *المثل السائر*، ج٢، ص٣٥.

(٤٥) المصدر السابق، ج٢، ص٣٥-٣٦.

اللهَ)، لأنه إذا تقدم وجب اختصاص العبادة به دون غيره، ولو قال (بل اعبدْ) لجاز إيقاع الفعل على أي مفعول شاء.(٤٦)

وقد اختلف ابن الأثير مع الزمخشري في تقدير الغرض الذي قُدِّم من أجله المفعول في قوله –عز وجلّ- : ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ (الفاتحة/٥)، إذ يرى الزمخشري أن الغرض من تقديمه هنا هو الاختصاص(٤٧). ولكن ابن الأثير يرى أن الأمر ليس كذلك، وأن المفعول لم يقدم على الفاعل للاختصاص، وإنما قدم لمكان نظم الكلام، لأنه لو قال نعبدك ونستعينك لم يكن له من الحسن ما لقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ وذلك لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون، ولو قال نعبدك ونستعينك لذهبت تلك الطلاوة، وزال ذلك الحسن، وهذا غير خاف على أحد من الناس، فضلا عن أرباب علم البيان.(٤٨)

ولكن يجب ملاحظة أمر مهم في هذا المثال، وهو أننا أمام تركيب يتقدم المفعول فيه وجوبًا على الفعل، لأنه ضمير منفصل لو تأخر لزم اتصاله. وسواء كان الغرض من التركيب هنا تخصيص الله عز وجل بالعبادة والاستعانة كما يذهب إلى ذلك الزمخشري، أو مراعاة نظم الكلام كما يرى ابن الأثير، فإن هذا الغرض غير متحقق من تقديم المفعول على الفعل، الذي لا خيار فيه لأنه واجب التقديم، إنما يكون باختيار تركيب دون تركيب آخر متاح، وهو (نعبدك ونستعينك) الذي لا يتضمن تقديمًا ولا تأخيرًا، مما

---

(٤٦) المصدر السابق، ج٢، ص٣٦.

(٤٧) يقول الزمخشري في تفسيره هذه الآية: "وتقديم المفعول لقصد الاختصاص، .. والمعنى نخصك بالعبادة، ونخصك بطلب المعونة". انظر: *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل*، رتبه وضبطه وصححه: مصطفى حسين أحمد، (بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت)، ج١، ص١٣.

(٤٨) ابن الأثير، *المثل السائر*، ج٢، ص٣٦.

يُخرج هذا المثال من دائرة (التقديم والتأخير)، ويدخله في دائرة الاختيار بين تركيبين مختلفين متاحين.

ثانيا: مراعاة نظم الكلام

لا يرى ابن الأثير أن كل تقديم وتأخير يُقصد به الاختصاص، إذ من الممكن أن نجد تقديمًا وتأخيرًا بما في ذلك من خروج على النسق الأصلي لبنية الجملة العربية دون أن يتضمن الكلام أي دلالة على الاختصاص، ويكون قصد المتكلم منصبًا لا على البعد المعنوي في التركيب إنما على البعد الصوتي الإيقاعي للكلام، إذ كثيرًا ما يُعنى المتكلم بنظم كلامه لأنه يكون أوقع في النفس من الكلام حين يُساق على عواهنه دون إقامة كبير وزن لهذا الجانب الذي قد يُعد عند البعض شكليًا، لكن تأثيره على جانب المعنى بالغ في نفس السامع.

ويرجعنا ابن الأثير إلى قول بعض علماء البيان، كالزمخشري، الذي يقول إن (التقديم والتأخير) إنما يكون للاختصاص، ويرد عليه قائلا إن الأمر ليس كذلك دائمًا، وأن التقديم يستعمل على وجهين: أحدهما الاختصاص، والآخر مراعاة نظم الكلام، وذاك أن يكون نظمه لا يحسن إلا بالتقديم، وإذا أُخّر المقدم ذهب ذلك الحسن، وهذا الوجه أبلغ وأوكد من الاختصاص.

ومن الأمثلة التي ضربها على هذا الغرض قول الله –عزّ وجلّ- ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴿٦٧﴾ قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ (طه/٦٧)، "وتقدير الكلام: فأوجس موسى في نفسه خيفةً، وإنما قدّم المفعول على الفاعل، وفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول وبحرف الجر قصدًا لتحسين النظم، وعلى هذا فليس كل تقديم لما مكانه التأخير من باب الاختصاص؛ فبطل إذًا ما ذهب إليه الزمخشري وغيره".(٤٩)

---

(٤٩) ابن الأثير، *المثل السائر*، ج٢، ص٣٦-٣٧.

ثالثًا: الأهمية والعناية

في سياق الحديث عن الأغراض التي يلجأ بسببها المتكلم إلى تقديم ما حقه التأخير أو تأخير ما حقّه التقديم، تجدر الإشارة إلى أن ابن الأثير قد طرح غرضًا ثالثًا، لم يذكره صراحة، ولكنه توقف عنده ومثّل عليه في كلامه العام على (التقديم والتأخير)، وهو أن المتكلم قد يقدم ما حقه التأخير لأهميته عنده، أو عند السامع، أو لأن المقام يقتضي ذلك.

يقول ابن الأثير: "ومن تقديم خبر المبتدأ قوله – تعالى- : ﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ﴾ (مريم/٤٦)، فإنه إنما قدم خبر المبتدأ عليه في قوله: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ ﴾ ولم يقل أأنت راغب لأنه كان أهم عنده، وهو شديد العناية به، وفي ذلك ضرب من التعجب والإنكار لرغبة إبراهيم عن آلهته، وأن آلهته لا ينبغي أن يُرغب عنها، وهذا بخلاف ما لو قال أأنت راغب عن آلهتي".(٥٠)

هذه هي خلاصة آراء ابن الأثير في مبحث (التقديم والتأخير)، وقد ظهر من خلال استعراضها أنه قدّم تصورًا موسعًا لهذا المبحث، وبالغ فأدخل فيه ما ليس داخلاً فيه أساسًا، ولكننا إذا استثنينا منه تلك الأقسام الخارجة عنه، وتأملنا الضرب الأول من القسم الأول الذي ذكره سنجده قد وُفِّق إلى حدّ كبير في تقديم المبحث في صورة واضحة الملامح، بحيث بيّن أنه لا يكون إلا بحدوث تغيير على النسق الأصلي لترتيب الجملة

---

(٥٠) المصدر السابق، ج٢، ص٣٨. يقول المحقق: مع أن جمهور النحاة على أن (أنت) فاعل براغب وليس مبتدأ مؤخرا، لما يلزم على كونه مبتدأ من الفصل بين العامل الذي هو (راغب) والمعمول الذي هو (عن آلهتي) بأجنبي وهو (أنت)، فإن الخبر غير عامل في المبتدأ على الراجح من أقوال النحاة. وابن الأثير إما أن يكون جاريا في كلامه هذا على رأي أهل الكوفة، الذين يرون أن المبتدأ والخبر ترافعا، أو أن يكون قصده إلى المبتدأ والخبر ولو بحسب المعنى.

العربية أولا ، ثم يجب أن يكون لأغراض بلاغية تلبي قصد المتكلم ، أو تناسب حال المخاطب ، أو تنسجم مع المقام الذي تُلقى فيه الجملة ، وهذان هما أهم ملامح هذا المبحث بلاغيًا.(٥١)

نظرة على مبحث (التقديم والتأخير) في الدرس البلاغي التراثي

يعدّ مبحث (التقديم والتأخير) واحدًا من جملة مباحث مشتركة بين علمي النحو والمعاني ، مع ملاحظة اختلاف زاوية تناوله بين النحويين والبلاغيين ، على الرغم من أن البلاغيين أقاموا بنية هذا المبحث عندهم على الأساس الذي وضعه النحويون ، مضيفين إليه نكهة بلاغية تنطلق من مراعاة جوانب لا يوفرها الدرس النحوي ، ولا تتحقق إلا من خلال الدرس البلاغي ، وهي قصد المتكلم ، وحال المخاطَب ، والمقام الذي يُلقى فيه الكلام.

ومع ضرورة وجود فوارق بين الطرح النحوي والطرح البلاغي نتيجة اختلاف زوايا اهتمام كل من علميْ النحو والمعاني بأي تركيب ، إلا أن المتأمل في تفاصيله في المصادر البلاغية سيجد اتفاقًا كبيرًا بين الطرحين ، بما يعكس تأثر البلاغيين بالأحكام النحوية ، وعدم قدرتهم على التحرر تحررًا تامًا من قيودها ، والفصل بين ما يجب أن يُطرح من زاوية نحوية صرف تحكمها القاعدة ، وما يجب أن يُطرح من زاوية بلاغية صرف تحكمها الذائقة.

---

(٥١) تجدر الإشارة إلى أن صلاح الدين الصفدي لم يشر إلى مبحث (التقديم والتأخير) في كتاب (المثل السائر) لابن الأثير، ولم يعارضه أو يناقشه في أي من آرائه فيه وذلك في المصنف الذي خصصه للرد على كلام ابن الأثير في (المثل السائر)، وهو كتاب (*نصرة الثائر على المثل السائر*)، تحقيق: محمد علي سلطاني، (دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٩٧١).

وقد تبين – استنادًا إلى مصادر التراث النحوي- أن للتقديم والتأخير، نحويًا، حكمين لا ثالث لهما، يمثلان شكلين يُعرض هذا المبحث من خلالهما نحويًا، هما: الوجوب أو الجواز. ومن المعلوم أن المتكلم لا يملك في حالات الوجوب الخيارَ في كيفية صياغة جملته، لأن هذا الأمر محكوم بالقاعدة النحوية التي تلزمه ببناء جملته وفق نسق محدد وثابت، تعدّ مخالفته لحنًا وخروجًا على قواعد اللسان العربي المبين.

أما حالات الجواز فهي ما يملك المتكلم فيه الخيار – بتقديم أو تأخير- بحسب المقاصد والمقامات.

وبالاطلاع على هذا المبحث في المصادر البلاغية التراثية من خلال المصادر الثلاثة السابقة -التي يمكن الزعم بأنها تمثل ثلاثة اتجاهات مختلفة في تناول هذا المبحث بلاغيًا- يستطيع الباحث أن يقف على أربعة أشكال مختلفة تمثل خلاصة ما قدمه البلاغيون في حديثهم عن مبحث (التقديم والتأخير)، نجملها فيما يلي:

أولاً: التقديم المرتبط بالمعاني. (التقديم المعنوي).

ثانيًاً: تقديم الاسم وتقديم الفعل. (اختيار تركيب دون آخر: الجملة الاسمية والجملة الفعلية).

ثالثاً: التقديم والتأخير في حالة الوجوب.

رابعاً: التقديم والتأخير في حالة الجواز.

هذه هي الأنواع الوارد ذكرها في المصادر البلاغية تحت عنوان (التقديم والتأخير)، ولكن وجودها في المصادر البلاغية تحت هذا العنوان لا يعني أنها كلها تدخل ضمن هذا المبحث، بل يعني أن المصادر البلاغية –أو بعضها- تخلط بين المبحث النحوي والمبحث البلاغي، لذلك لم تتضح فيها الحدود الطبيعية المترتبة على اختلاف زاوية طرح المبحث نفسه بين النحاة والبلاغيين.

وبإنعام النظر في هذه الأشكال الأربعة التي ظهر عليها مبحث (التقديم والتأخير) في الدرس البلاغي سنلاحظ انصراف الشكل الأول، وهو التقديم المرتبط بالمعاني، إلى الرتب المعنوية، أي اختصاصه بالمعاني وترتيبها في الكلام بحسب ترتيبها في النفس، وهو أمر يختلف من شخص لآخر، ولا يهتم بالرتب النحوية التي يُحدِثُ أيُّ تغيير فيها، تقديمًا أو تأخيرًا، تغييرًا في المعنى.

ومن الأمثلة التي يذكرها ابن الأثير(٥٢) على هذا النوع من المعاني: تقديم السبب على المسبب، وتقديم الأكثر على الأقل، وتقديم الأعجب فالأعجب، وتقديم الأفضل فالمفضول، وقد ذكر على كل منها عددًا من الأمثلة، مشيرًا إلى أن أمثلة هذا الضرب من التقديم، الذي يختصّ بدرجة التقدم في الذكر لاختصاصه بما يوجب له ذلك، مما لا يحصره حدّ، ولا ينتهي إليه شرح.(٥٣)

وقد جاء من بعده العلوي اليمني، وقال في (الطراز)، تحت عنوان (التقديم والتأخير): إن الألفاظ تابعة للمعاني، والمعاني لها في التقديم أحوال خمسة، هي:

- تقدم العلة على معلولها عند القائلين بها. وهذا كتقدم الكون على الكائنية. وقد ذكر أن مكان مثل هذا الطرح هو الكتب الكلامية، موضحًا رأيه بأن تقدم هذه الموجبات على موجباتها يكون تقدمًا ذهنيًا، لا زمانيًا، لأن الموجَب لا يتراخى عن

---

(٥٢) يبدو أن ابن الأثير ومن جاء بعده أخذ هذه الفكرة عن السهيلي الذي تحدث عن تقديم الكلام في اللسان على حسب تقدم المعاني في الجَنان، وذكر أن المعاني تتقدم بأحد خمسة أشياء: إما بالزمان، وإما بالطبع، وإما بالرتبة، وإما بالسبب، وإما بالفضل والكمال. فإذا سبق معنى من المعاني إلى الخَلَد والفكر بأحد هذه الأسباب الخمسة، أو بأكثرها، سبق اللفظ الدالّ على ذلك المعنى السابق، وكان ترتب الألفاظ بحسب ذلك. انظر: *نتائج الفكر في النحو*، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، (مكة المكرمة: دار الاعتصام، ١٩٨٤)، ص٢٦٧-٢٧٥.

(٥٣) ابن الأثير، *المثل السائر*، ج٢، ص٤٣.

موجِبه.(٥٤)

- التقدم بالذات، مثل تقدم الواحد على الاثنين.
- التقدم بالشرف، وهذا نحو تقدم الأنبياء على الأتباع.
- التقدم بالمكان، مثل تقدم الإمام على المأموم.
- التقدم بالزمان، كتقدم الشيخ على الشاب.(٥٥)

ويعدّ العلوي اليمني هذا الكلام قاعدة يمهد بها للكلام على (التقديم والتأخير) في حالتيْه:

١- ما يجب تقديمه، ولو أُخّر لفسد المعنى وتغير.

٢- ما يجوز تقديمه، ولو أُخّر لما فسد المعنى ولا تغير.

وقد أفرد لكل من هاتين الحالتين تقريرًا، مبينًا في التقرير الثاني منهما أن الشيئين إذا كان كل واحد منهما مختصًا بصفة تقتضي تقديمه على الآخر فالمتكلم بالخيار في تقديم أيهما شاء، وهذا كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ ﴾ (فاطر/٣٢)، فإنما قدم الظالم لنفسه لأجل الإيذان بكثرتهم، وأن معظم الخلق على ظلم نفسه، ثم ثنّى بعدهم بالمقتصدين لأنهم قليل بالإضافة إلى الظالمين، ثم ثلّث بالسابقين وهم أقل من المقتصدين، فلا جرم قدّم الأكثر، ثم بعده الأوسط، ثم ذكر الأقل آخرًا، ولو عُكست هذه القضية فقدم السابق لشرفه على الكل، ثم ثنى بالمقتصد لأنه أشرف ممن ظلم نفسه لم يكن فيه إخلال

---

(٥٤) العلوي اليمني، *الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز*، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٢)، ج٢، ص٥٧.

(٥٥) انظر: المصدر السابق، ج٢، ص٥٧- ٦٥.

بالمعنى، فلا جرم روعِيَ في ذلك تقديم الأفضل فالأفضل.(٥٦)

ويبدو أن العلوي اليمني يعيد طرحَ رأي ابن الأثير في هذه المسألة، محاولاً بيانه وتوضيحه، لأن ابن الأثير قدّم الرأي ذاته في (المثل السائر) في سياق حديثه عن هذا الضرب المعنوي من (التقديم والتأخير)، ولكنه لم يضع القاعدة التي صاغها – وهي قوله إن الشيئين إذا كان كل واحد منهما مختصًا بصفة تقتضي تقديمه على الآخر فالمتكلم بالخيار في تقديم أيهما شاء- موضعًا مناسبًا يوضحها ويكشف عنها، بل جعلها في ثنايا كلامه عن هذا الضرب، فجاء العلوي اليمني وجعلها في تقرير منفصل في ختام كلامه على مبحث (التقديم والتأخير).

ومن الواضح أن المعنى لا يتغير في أمثلة هذا الشكل للتقديم والتأخير، ولا يتأثر بتغير ترتيب المعاني، لأن أي ترتيب فيه يكون مبررًا، كما يكون عكسه مبررًا ومقبولاً أيضًا، لا يتسبب بخلل أو اضطراب في المعنى.

ولأن مبحث (التقديم والتأخير) في أصله يستند إلى أساس نحوي، والنحو يدرس علاقات الكلم ببعضها داخل التركيب، وأي تغيير في بنية التركيب يُحدِث تغييرًا موازيًا في معناه، فإن هذا الشكل يخرج – في نظري- من مبحث (التقديم والتأخير) البلاغي، ويبدو أقرب إلى المباحث التي تهتم بالعلاقات المنطقية بين المعاني، أو بأولويات ما يخطر على الفكر وهو أمر يختلف من إنسان لآخر، بغضّ النظر عن الرتب النحوية.

ويشير الشكل الثاني، وهو تقديم الاسم على الفعل أو العكس، إلى وجود تركيبين مختلفين، بإمكان المتكلم اختيار واحد منهما ليصوغ جملته وفقه، دون أن يكون أحدهما أصلاً للآخر، ودون أن يستطيع السامع ادعاء أن المتكلم قد قدّم أو أخّر في جملته، ولكنه يستطيع أن يقول إنه اختار تركيبًا ولم يخترْ آخر متاحًا، ويحقّ له آنذاك أن

---

(٥٦) المصدر السابق، ج٢، ص٧٣-٧٤.

يبحث في أسباب اختيار تركيب دون غيره، لا أن يبحث في تقديمه الخبر على المبتدأ ، أو تقديمه الفاعل على الفعل، إذ لا يوجد في العربية ما ينصّ على أن الجملة الاسمية التي خبرها جملة فعلية –مثل (زيد هلك) - هي أصل للجملة الفعلية (هلك زيد)، وأن المتكلم قد خرج على الأصل فقدّم المسند على المسند إليه، بل إن المتكلم هنا أمام تركيبين مختلفين أحدهما اسمي والآخر فعلي، يستطيع أن يختار منهما ما يناسب مقصده، أو المقام الذي يتكلم فيه، أو حال المخاطَب، فيبدأ الكلام بالاسم حينًا وبالفعل حينًا آخر، نظرًا لاختلاف دلالة الجملة الاسمية عن دلالة الجملة الفعلية.

والمثير للعجب أن البلاغيين قد خلطوا كثيرًا - في طرحهم لمبحث (التقديم والتأخير) - بينه وبين فكرة اختلاف دلالة التراكيب بين نمطي الجملة العربية الاسمي والفعلي، وقد سبّب هذا لبسًا كبيرًا في فهم قضية (التقديم والتأخير) فهمًا صحيحًا. ويمكن القول إن معظم البلاغيين قد وقعوا في هذا اللبس – بتفاوت ملحوظ - وأوقعوا فيه من جاء بعدهم وسار على خطاهم، ولهذا يجد المتأمل في مبحث (التقديم والتأخير) في أي مصدر من مصادر التراث البلاغي كلامًا على اختلاف دلالات التراكيب، بدلاً من أن يجد كلامًا على الأغراض البلاغية لتحريك عنصر من عناصر الجملة عن رتبته الأصلية.

ولعبد القاهر الجرجاني كلام مطوّل في مبحث (التقديم والتأخير)، يفرق فيه بين دلالة البدء بالاسم، ودلالة البدء بالفعل، ويرى أن الفرق بينهما بيّن إلى الحد الذي لا يستطيع أن ينكره أحد، إذ يقول في ذلك: "لا تكون البداية بالفعل كالبداية بالاسم"(٥٧)، وقد مضى في إثبات قاعدته هذه بصور وأمثلة شتى، وقف من خلالها على دقائق الفروق بين بدء الجملة بالاسم وبدئها بالفعل، وبدأ حديثه بأوضح هذه الحالات، وهي حالة

---

(٥٧) عبد القاهر الجرجاني، *دلائل الإعجاز*، ص١١٢.

الاستفهام بالهمزة، فقال: "ومن أبين شيء في ذلك (الاستفهام بالهمزة)، فإن موضع الكلام على أنك إذا قلت: أفعلت؟، فبدأت بالفعل، كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضُك من استفهامك أن تعلم وجوده. وإذا قلت: أأنت فعلت؟، فبدأت بالاسم، كان الشك في الفاعل من هو، وكان التردد فيه".(٥٨)

ومن الأمثلة التي يتضح فيها خلط عبد القاهر الجرجاني بين فكرة (التقديم والتأخير) وفكرة الفرق بين دلالة الجملة الاسمية ودلالة الجملة الفعلية، كلامه على (التقديم والتأخير) في حالة الخبر المثبت، إذ يضرب أمثلة من الجمل الاسمية التي خبرها جملة فعلية، ويتحدث عن المبتدأ فيها وكأنه فاعل قد قُدِّم، معللاً ذلك بأن تقديم المحدَّث عنه وبناء الفعل عليه يقتضي أن يكون القصد إلى الفاعل، وهو إما أن يكون جليًا لا يُشكل، كأن يكون الفعل فعلا قد أردتَ أن تنصَّ فيه على واحد فتجعله له، وتزعم أنه فاعله دون واحد آخر، أو دون كل أحد، مثل (أنا كتبت في معنى فلان، وأنا شفعت في بابه). أو ألا يكون القصد إلى الفاعل على هذا المعنى، ولكن على أنك أردت أن تحقق على السامع أنه قد فعل، وتمنعه من الشك، فأنت لذلك تبدأ بذكره، وتوقعه أولا، ومن قبل أن تذكر الفعل في نفسه، لكي تباعده بذلك من الشبهة، وتمنعه من الإنكار، أو من أن يُظَنَّ بك الغلط أو التزيد، ومثاله: (هو يعطي الجزيل).(٥٩)

ويقول عبد القاهر في سياق الحديث عن الفرق بين البدء بالاسم والبدء بالفعل المضارع، كلامًا يؤكد أن ما يطرحه تحت عنوان (التقديم والتأخير) إنما يعني به الفرق بين دلالة الجملة الاسمية والجملة الفعلية: "وجملة الأمر أن تقديم الاسم يقتضي أنك عمدت بالإنكار إلى ذات من قيل إنه يفعل، أو قال هو: إني أفعل، وأردت ما تريده إذا

---

(٥٨) المصدر السابق، ص١١١.

(٥٩) عبد القاهر الجرجاني، *دلائل الإعجاز*، ص١١١.

قلت: ليس هو بالذي يفعل، وليس مثله يفعل، ولا يكون هذا المعنى إذا بدأت بالفعل فقلت: أتفعل؟".(٦٠)

ولعل كلام عبد القاهر شديد الدلالة على أن ما يقصده بهذا الكلام ليس تقديم المسند إليه على المسند في جمل فعلية، لأن هذا ينقل التركيب من الفعلية إلى الاسمية، إنما يقصد تحديد الفرق بين دلالة الكلام في حالتيْ الجملة الفعلية والجملة الاسمية.

وكلام عبد القاهر الجرجاني في هذا السياق قيّم جدًا، وقد التفت فيه إلى دقائق ولطائف وأسرار لم يلتفت إليها أحد قبله، وذكر فيه فروقًا دقيقة ربما لا يجد المتفحص في الدرس البلاغي التراثي لها نظيرًا، ولكنها تبدو — لي - خارج دائرة (التقديم والتأخير)، إذا كان الأساس النحوي هو المرجع الذي يستند إليه الدرس البلاغي في هذا المبحث خصوصًا، وفي غيره من المباحث عمومًا.

وقد ذكر السكاكي، في الحالات المقتضية لتقديم المسند، مثالا يتضح من خلاله أن السكاكي أيضًا قد خلط بين هذين المبحثين، وهو قوله: أن يكون قلب السامع معقودًا به (أي بالمسند)، كقولك: قد هلك خصمك، لمن يتوقع ذلك.(٦١) ومن الواضح هنا أن المتكلم لم يقدم ولم يؤخر أي عنصر عن رتبته الأصلية، إنما اختار تركيب جملته وفق بنية الجملة الفعلية بدلا من الاسمية ليحقق له غرضًا محددًا لا تؤديه بنية الجملة الاسمية.

ولعلّ البلاغي الوحيد الذي أشار إلى موضوع دلالات الجملة الاسمية والجملة الفعلية، وأفرد له فصلاً في كتابه، هو ابن الأثير في (المثل السائر). ومع أن إشارته جاءت سريعة، وكانت معظم أمثلته على دلالات الجملة الاسمية، إلا أن وجود هذا الفصل في كتابه، ومجيئه بعد حديثه عن مبحث (التقديم والتأخير) بصفحات معدودة، دليل على

---

(٦٠) المصدر السابق، ص١١٨.

(٦١) السكاكي، *مفتاح العلوم*، ص٢٢٠.

إدراكه الفرق بين المبحثين، وأن كلاً منهما مختلف عن الآخر عنده، وليس جزءًا منه، ولا صورة من صوره.

يقول ابن الأثير تحت عنوان (في الخطاب بالجملة الفعلية والجملة الاسمية، والفرق بينهما) إنه إنما يعدل عن أحد الخطابين للآخر لضرب التأكيد والمبالغة. ويشرح ذلك بالأمثلة، كقولنا: قام زيدٌ، وإن زيدًا قائم؛ فقولنا: قام زيد، معناه الإخبار عن زيد بالقيام، وقولنا: إن زيدًا قائم، معناه الإخبار عن زيد بالقيام أيضًا، إلا أن في الثاني زيادة ليست في الأول، وهي توكيده بإن المشددة التي من شأنها الإثبات لما يأتي بعدها.(٦٢)

ومن دقائق ذلك ما ذكره عن اختلاف الخطاب بالجملة الاسمية والجملة الفعلية في قوله –تعالى- عن المنافقين: ﴿ وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ ﴾ (البقرة/١٤)، فإنهم إنما خاطبوا المؤمنين بالجملة الفعلية وشياطينهم بالجملة الاسمية المحققة بإن المشددة لأنهم في مخاطبة إخوانهم بما أخبروا به عن أنفسهم من الثبات على اعتقاد الكفر والبعد من أن يزلوا عنه على صدق ورغبة ووفور نشاط، فكان ذلك مُتَقَبَّلاً منهم ورائجًا عند إخوانهم.

وأما الذي خاطبوا به المؤمنين، فإنما قالوا تكلفًا وإظهارًا للإيمان خوفًا ومداجاة، وكانوا يعلمون أنهم لو قالوه بأوكد لفظ وأسدّه لما راج لهم عند المؤمنين إلا رواجًا ظاهرًا لا باطنًا، ولأنهم ليس لهم في عقائدهم باعث قوي على النطق في خطاب المؤمنين بمثل ما خاطبوا به إخوانهم من العبارة المؤكدة، فلذلك قالوا في خطاب المؤمنين﴿ ءَامَنَّا ﴾، وفي خطاب إخوانهم﴿ إِنَّا مَعَكُمۡ ﴾.(٦٣)

أما الشكل الثالث، وهو التقديم والتأخير في حالة الوجوب، فيعدّ مبحثًا نحويًا

---

(٦٢) ابن الأثير، *المثل السائر*، ج٢، ص٥١.

(٦٣) المصدر السابق، ج٢، ص٥١.

خالصًا، يخضع لقواعد الصنعة النحوية، ولا يتوقف لا على قصد المتكلم، ولا على المقام، ولا على حال المخاطَب، لأن المتكلم لا يستطيع أن يتصرف في ترتيب عناصر جملته بحسب رغبته هو، بل يجب عليه الامتثال للقاعدة، وعدم الخروج عليها.

والترتيب الذي يسوق المتكلم جملتَه وفقه ترتيبٌ مرسوم ومحدد سلفًا، لا يملك أن يتصرف فيه بأي شكل من الأشكال، وأي مساسٍ أو تدخل فيه سيُعدّ لحنًا وخروجًا على اللسان العربي الفصيح، وهذا يعني أنه لا فضل ولا مزية لمتكلم على آخر في الجمل التي تُقدَّم وفق هذا الشكل.

ومع هذا نلاحظ أن عددًا من البلاغيين قد توقفوا عند تراكيب تندرج في هذا الشكل، وذكروها أمثلة على (التقديم والتأخير) - وهو المبحث الذي يُعنى أساسًا بحدوث تغيير على النسق الأصلي للجملة- محاولين استنباط الأغراض البلاغية الواقعة خلفها، مع أن التقديم فيه واجب، ولا خيار أمام المتكلم سواه. ومثال ذلك كلام عبد القاهر الجرجاني على (مثل) و(غير)، إذ يقول فيه: "ومما يُرى تقديم الاسم فيه كاللازم: مثل، وغير، في نحو قوله:

[من السريع]

مِثْلُك يثْني الحُزنَ عن صوبِهِ ويسترد الدمع عن غَرْبِهِ

وقول الناس: مثلك رعى الحق والحرمة، وكقول الذي قال له الحجاج: لأحملنّك على الأدهم، يريد القيد، فقال على سبيل المغالطة: ومثلُ الأمير يحمل على الأدهم، وما أشبه ذلك مما لا يُقصَد فيه بـ(مثل) إلى إنسان سوى الذي أُضيف إليه، ولكنهم يعنون أن كل من كان مثله في الحالة والصفة، كان من مقتضى القياس وموجب

العرف والعادة أن يفعل ما ذكر، أو أن لا يفعل".(٦٤)

إن لفظة (مثل) -وكذلك لفظة (غير) إذا سُلك بها هذا المسلك فقيل: غيري يفعل ذاك، على معنى أني لا أفعله، لا أن يومئ بـ(غير) إلى إنسان آخر فيخبر عنه بأنه يفعله، فإنها تأخذ حكم (مثل)- من الألفاظ الملازمة للإضافة، ويُرى تقديمها كاللازم، لأن خبرها -غالبًا- جملة فعلية تشتمل على ضمير يعود على المبتدأ، وهذا من مواضع تقديم المبتدأ وجوبًا، مما يعني أن المتكلم لا يملك هنا ألا يقدمها ويؤخر خبرها. كما أن تأخيرها ينقل التركيب من الاسمية إلى الفعلية، فنصبح بذلك في سياق آخر غير مبحث (التقديم والتأخير).

ويقول عبد القاهر في محاولة بيان أن استعمال (مثل) و(غير) على هذا النحو من الأمور المركوزة في الطباع، والجارية في عادة كل قوم: "فأنت الآن إذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان أبدًا على الفعل إذا نُحِيَ بهما هذا النحو الذي ذكرتُ لك، وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما إذا لم يقدما. أفلا ترى أنك لو قلت: يثني الحزن عن صوبه مثلُك، ورعى الحق والحرمة مثلك، ويحمل على الأدهم والأشهب مثل الأمير، وينخدع غيري بأكثر هذا الناس، ويأكل غيري المعروف سحتًا، رأيت كلامًا مقلوبًا عن جهته، ومُغَيَّرًا عن صورته، ورأيت اللفظ قد نبا عن معناه، ورأيت الطبع يأبى أن يرضاه؟".(٦٥)

كما ذكر السكاكي في مفتاحه عددًا من المواضع التي يكون التقديم فيها واجبًا،

---

(٦٤) عبد القاهر الجرجاني، *دلائل الإعجاز*، ص١٣٩. والبيت للمتنبي من قصيدة يعزي فيها عضد الدولة بعمته وقد توفيت بمدينة السلام، ومطلع القصيدة: آخر ما الملك معزى به *** هذا الذي أثّر في قلبِهِ أبو العلاء المعري، *شرح ديوان أبي الطيب المتنبي "معجز أحمد"*، تحقيق ودراسة: عبد المجيد دياب، ط٢، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٢)، ج٤، ص٣٦٤.

(٦٥) عبد القاهر الجرجاني، *دلائل الإعجاز*، ص١٤٠.

سواء كانت من مواضع تقديم المسند إليه أو من مواضع تقديم المسند.

ومن ذلك قوله إن تقديم المسند إليه يكون لاعتبارات، منها: أن يكون متضمنًا للاستفهام، كقولك: أيهم منطلق؟ أو أن يكون ضمير الشأن والقصة، كقولك: هو زيد منطلق.(٦٦) ومن المعروف أن التقديم في مثل هذه المواضع واجب، ولا يملك المتكلم أن يؤخر المسند إليه مهما كان غرضه أو مقصده، ومهما كان حال المخاطَب، أو المقام الذي يُلقى فيه الكلام.

ومنها أيضًا أنه –أي المسند إليه- يقدم لأن كونَه متصفًا بالخبر هو المطلوب، كما إذا قيل: كيف الزاهد؟ فتقول: الزاهد يشرب ويطرب.(٦٧) وفي هذا الموضع أيضًا يعدّ تقديم المسند إليه واجبًا، لاشتمال المسند (الخبر) على ضمير يعود على المسند إليه (المبتدأ).

كما ذكر من مواضع تقديم المسند أن يكون متضمنا للاستفهام، مثل: كيف زيد؟ أو أن يكون المراد التنبيه على أنه خبر لا نعت، وذلك في حالة كون المسند إليه (المبتدأ) نكرة محضة، مثل قوله: تحت رأسي سرج، وعلى أبيه درع.(٦٨)

وبالإضافة إلى هذا فقد ذكر السكاكي مثالاً يتقدم المسند فيه وجوبا، مع أن الغرض نفسه الذي ساق المثال عليه غرض بلاغي يلتفت إلى قصد المتكلم، أو المقام الذي يُلقي فيه كلامه، وذلك في قوله: إن من مواضع تقديم المسند أن يكون ذكره أهم عند القائل، وهذا لا غبار عليه، ولكن المثال الذي مثّل به هو: (عليه من الرحمن ما يستحقه)(٦٩)، ومن الواضح أن صلة الموصول، والتي تعامل هي وموصولها معاملة

---

(٦٦) السكاكي، *مفتاح العلوم*، ص١٩٤.

(٦٧) المصدر السابق، ص١٩٥.

(٦٨) المصدر السابق، ص٢١٩.

(٦٩) المصدر السابق، ص٢٢٠.

الاسم الواحد، تتضمن ضميرًا عائدًا على المسند (الخبر)، وهذا من مواضع تقديم المسند وجوبًا أيضًا.

ويمكن القول هنا إن السكاكي لم يحسن التمثيل على الغرض الأكثر أهمية وتداولا بين البلاغيين في حديثهم عن أسباب لجوء المتكلم إلى التصرف في ترتيب عناصر الكلام ومخالفة نسقها الطبيعي تقديمًا وتأخيرًا، وهو مبدأ الأهمية، أو أهمية العنصر المقدّم؛ إذ مثّل على هذا الغرض المهم بمثال واجب التقديم، مما أفقد كلامه قيمته وأهميته.

وكذلك سنجد عند ابن الأثير مواضع مشابهة، وإن كانت أقل كثيرًا مما جاء عند السكاكي، إذ يتحدث ابن الأثير عن تقديم المفعول في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾، ويقول إن تأخيره كقولنا (نعبدك ونستعينك) لا يحقق معنى الاختصاص الذي يُفهم من تقديم المفعول على الفعل كما في نص الآية القرآنية.(٧٠) ولكن من المعلوم أيضًا أن هذا الموضع الذي ذكره ابن الأثير من مواضع التقديم وجوبًا، وهو أن يكون الضمير منفصلا، لو تأخر لزم اتصاله.

وقد كان الأولى أن يدرج ابن الأثير هذا المثال في فكرة اختيار تركيب دون آخر، ومع أن التركيبين فعليَيْن، إلا أن صياغتيْهما تختلف، وعلى الرغم من وجود تقديم وتأخير في أحدهما، إلا أنه تقديم واجب لا دور للمتكلم فيه، ولا يملك أن يؤخر المقدم ويظل منفصلاً كما هو في حالة التقديم، والذي حدث هو أن المتكلم اختار تركيبًا من بين تركيبيْن متاحيْن، أحدهما يؤدي المعنى مضافة إليه دلالة الاختصاص، في حين إن الآخر يؤدي المعنى فقط دون أن يتضمن هذه الدلالة.

ويتضمن الشكل الرابع والأخير، وهو (التقديم والتأخير) في حالات الجواز، الحالات التي يملك المتكلم فيها أن يختار بين صياغة جملته وفق النسق الأصلي للجملة

---

(٧٠) ابن الأثير، *المثل السائر*، ج٢، ص٣٦.

العربية، وصياغتها على نحو مخالف لذلك النسق، ولكن لغرض بلاغي، أو لإيصال معنى لا يصل بشكل دقيق إذا حافظت بنية جملته على نسقها الأصلي.

ومن الضروري التنبيه على أن البلاغيين قد توقفوا ضمن هذا الشكل أيضًا أمام التراكيب التي ظلت الجملة فيها محافظة على ترتيبها الأصلي جوازًا، لأغراض بلاغية يأتي معها المبتدأ مقدمًا والخبر مؤخرًا في الجملة الاسمية، والفعل والفاعل مقدمان على المفعول في الجملة الفعلية، مع أن هذه التراكيب تخرج من دائرة (التقديم والتأخير)، إذ لا تتضمن أي حركة في عناصر الجملة تقديمًا أو تأخيرًا.

ويمكن الآن استثناء هذه التراكيب، وتحديد الشكل الرابع بأنه الشكل الذي يُعنى بالتراكيب التي يحدث فيها تقديم وتأخير –جوازًا- في ترتيب عناصر الجملة، بحيث تخالف نسقها الأصلي.

ومن أغرب آراء البلاغيين في هذا قول السكاكي – مثلا- إن من الأغراض التي يُقدَّم المسند إليه بسببها "أنه الأصل، ولا مقتضى للعدول عنه"، والمتأمل في هذا الغرض لا بد أن يتساءل عن الملمح البلاغي الذي رآه السكاكي في هذا الغرض ليضعه على رأس قائمة الأغراض التي يقدَّم المسند إليه من أجلها، وعن جدوى ذكره وهو أمر بدهي يتوافق مع النسق الأصلي للجملة ولا يوجد فيه تحريك لأي عنصر من عناصرها بتقديم أو تأخير.

كما أن معظم الأمثلة التي ذكرها السكاكي تحديدًا، ومن سار على نهجه بعده، عن الحالات التي تقتضي تقديم المسند إليه وتأخير المسند جاءت اسمية، مع أن الأصل في الجملة الاسمية أن يُقدم المسند إليه ويؤخر المسند، ولا حاجة للبحث عن الأسباب أو الحالات التي تقتضي صياغة الجملة على أصلها، مع التأكيد بأن الكلام في العربية لا يُساق عبثًا، ولكن ليس كل كلام يُقال لغرض بلاغي يجب أن يُدرج في سياق (التقديم

والتأخير)، إذ يجب أن يصفّى هذا المبحث من الإضافات الكثيرة التي تسللت إليه، أو حشرت معه، دون أن تكون لها صلة حقيقية به.

وبغضّ النظر عن الحالات التي ذكرها البلاغيون على الرغم من توافقها مع النسق الأصلي للجملة، والتي نستثنيها من هذا البحث، فإنهم قد التفتوا إلى الحالات التي يملك المتكلم فيها أن يختار بين أن يقدم أو أن يؤخر، بمعنى أن يحافظ على النسق الأصلي للجملة أو أن يخالفه، على أن يختلف المعنى باختلاف المبنى، وأن يقصد من تحريك أحد عناصر الجملة إضافة معنى جديد لا يمكن أن يتحقق إذا بقيت الجملة محافظة على نسقها الأصلي.

وإذا بدأنا بدلائل الإعجاز، والإشارات التي تضمنها كلام عبد القاهر الجرجاني على الحالات التي يحق للمتكلم أن يغير من ترتيب عناصر جملته سنجده يبدأ مبحث (التقديم والتأخير) عنده بقوله "واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئًا يجري مجرى الأصل، غير العناية والاهتمام. قال صاحب الكتاب، وهو يذكر الفاعل والمفعول: كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يهمّانهم ويعنيانهم، ولم يذكر في ذلك مثالاً. وقال النحويون: إن معنى ذلك أنه قد يكون من أغراض الناس في فعل ما أن يقع بإنسان بعينه، ولا يبالون من أوقعه، كمثل ما يُعلَم من حالهم في حال الخارجي يخرج فيعيث ويُفسد، ويكثر به الأذى، أنهم يريدون قتله، ولا يبالون من كان القتل منه، ولا يعنيهم منه شيء. فإذا قُتِل، وأراد مريد الإخبار بذلك، فإنه يقدم ذكر الخارجي فيقول: قتل الخارجيَّ زيد، ولا يقول: قتل زيدٌ الخارجيَّ، لأنه يعلم أن ليس للناس في أن يعلموا أن القاتل له (زيد) جدوى وفائدة، فيعنيهم ذكره ويهمهم ويتصل بمسرتهم ويعلم من حالهم أن الذي هم متوقعون له ومتطلعون إليه متى يكون، وقوع القتل بالخارجي المفسد، وأنهم قد كُفوا شرَّه وتخلصوا منه. ثم قالوا: فإن

كان رجل ليس له بأس ولا يُقدَّر فيه أنه يقتل، فقتل رجلاً، وأراد المخبر أن يخبر بذلك، فإنه يقدم ذكر القاتل فيقول: قتل زيدٌ رجلاً، ذاك لأن الذي يعنيه ويعني الناس من شأن هذا القتل، طرافتُه وموضعُ الندرة فيه، وبعده كان من الظن. ومعلوم أنه لم يكن نادرًا وبعيدًا من حيث كان واقعًا بالذي وقع به، ولكن من حيث كان واقعًا من الذي وقع منه. فهذا جيد بالغ، إلا أن الشأن في أنه ينبغي أن يُعرَف في كل شيء قُدّم في موضع من الكلام مثلُ هذا المعنى، ويُفسّر وجهُ العناية فيه هذا التفسير".(٧١)

يتضح من كلام عبد القاهر الجرجاني –الذي نُقِل على طوله لأهميته– أنه يتحدث عن حالةٍ (التقديم والتأخير) فيها جائزان، ويبين السبب الذي يدفع المتكلم إلى أن يحافظ على ترتيب عناصر جملته وفق النسق الأصلي لها تارة، أو أن يخالف ذلك بأن يحدث تغييرًا فيها تارة أخرى، وقد اتكأ في كلامه هذا على رأي سيبويه في مسألة (التقديم والتأخير).

ولكن الجرجاني لا يرى أن كل تقديم وتأخير إنما يكون للعناية والاهتمام، ويرى أنه "من الخطأ أن يُقسَّم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين، فيجعل مفيدًا في بعض الكلام، وغير مفيد في بعض، وأن يُعلل تارة بالعناية، وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب، حتى تطّرد لهذا قوافيه ولذاك سجعه. ذاك لأن من البعيد أن يكون في جملة النظم ما يدل تارة ولا يدل أخرى، فمتى ثبت في تقديم المفعول مثلا على الفعل في كثير من الكلام أنه قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير، فقد وجب أن تكون تلك قضية في كل شيء وكل حال. ومن سبيل من يجعل التقديم وترك التقديم سواء، أن يدعي أنه كذلك في عموم الأحوال، فأما أن يجعله شريجين، فيزعم أنه للفائدة في

---

(٧١) عبد القاهر الجرجاني، *دلائل الإعجاز*، ص١٠٧-١٠٨. وانظر: سيبويه، *الكتاب*، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط١، (بيروت: دار الجيل، ١٩٩١)، ج١، ص٨٠-٨١.

بعضها، وللتصرف في اللفظ من غير معنى في بعض، فمما ينبغي أن يُرغَب عن القول به". (٧٢)

وقد تحدث عبد القاهر الجرجاني في مبحث (التقديم والتأخير) عن الفكرة الجوهرية لهذا المبحث في الأمثلة التي ذكرها عن تقديم المفعول على الفاعل في مثال سيبويه السالف الذكر، وفي كلامه على تقديم المفعول على الفعل في الاستفهام، واختلاف دلالته عن تأخيره عنه، إذ يقول: "واعلم أن حال المفعول فيما ذكرنا كحال الفاعل، أعنى أن تقديم اسم المفعول يقتضي أن يكون الإنكار في طريق الإحالة والمنع من أن يكون، بمثابة أن يوقَع به مثلُ ذلك الفعل، فإذا قلت: أزيدًا تضرب؟ كنت قد أنكرت أن يكون زيد بمثابة أن يُضرب، أو بموضع أن يُجترَأ عليه ويُستجاز ذلك فيه، ومن أجل ذلك قُدِّم (غير) في قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا ﴾ (الأنعام/١٤)، وقوله –عز وجلّ-: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ ﴾ (الأنعام٤٠)، وكان له من الحسن والمزية والفخامة، ما تعلم أنه لا يكون لو أُخر فقيل: قل أأتخذ غير الله وليا، وأتدعون غير الله، وذلك لأنه قد حصل بالتقديم معنى قولك: أيكون غير الله بمثابة أن يُتخذ وليا؟ وأيرضى عاقل من نفسه أن يفعل ذلك؟ وأيكون جهلٌ أجهلَ وعمى أعمى من ذلك؟، ولا يكون شيء من ذلك إذا قيل: أأتخذ غير الله وليا، وذلك لأنه حينئذ يتناول الفعل أن يكون فقط، ولا يزيد على ذلك فاعرفه. وكذلك الحكم في قوله –تعالى-: ﴿ فَقَالُوٓاْ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ ﴾ (القمر/٢٤)، وذلك لأنهم بنوا كفرهم على أن من كان مثلهم بشرًا لم يكن بمثابة أن يُتبع ويُطاع، ويُنتهى إلى ما يأمر، ويُصدَّق أنه مبعوث من الله –تعالى-، وأنهم مأمورون بطاعته، كما جاء في الأخرى: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا ﴾ (إبراهيم/١٠)، وكقوله –عز وجل-: ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ

---

(٧٢) عبد القاهر الجرجاني، *دلائل الإعجاز*، ص١١٠-١١١.

مِّثۡلُكُمۡ يُرِيدُ أَن يَتَفَضَّلَ عَلَيۡكُمۡ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةٗ ﴾ (المؤمنون/٢٤)". (٧٣)

وكذلك ما ذكره عبد القاهر عن تقديم المفعول على الفعل وتأخيره عنه في حالة النفي، إذ يقول: "فإذا قلت: ما ضربت زيدًا، فقدمت الفعل، كان المعنى أنك قد نفيتَ أن يكون قد وقع ضرب منك على زيد، ولم تعرض في أمر غيره لنفي، ولا إثبات، وتركته مبهما محتملا. وإذا قلت: ما زيدًا ضربتُ، فقدمتَ المفعول، كان المعنى على أن ضربًا وقع منك على إنسان، وظُنّ أن ذلك الإنسان زيد، فنفيت أن يكون إياه". (٧٤) ولكنك لم تنفِ الفعل نفسه، إنما نفيت أن يكون قد وقع منك على زيد، وهذا يعني أنه قد وقع منك على آخر غير زيد.

ويقول عبد القاهر إن الأمر نفسه ينطبق على الجار والمجرور في حالة تقديمهما على العامل وتأخيرهما عنه؛ "فإذا قلت: ما أمرتك بهذا، كان المعنى على نفي أن تكون قد أمرته بذلك، ولم يجب أن تكون قد أمرته بشيء آخر، وإذا قلت: ما بهذا أمرتُكَ، كنت قد أمرته بشيء غيره". (٧٥)

كما التفت السكاكي أيضًا إلى المقاصد والمقامات في بعض الحالات التي ذكر أنها تقتضي تقديم المسند إليه، مثل قوله: أن يكون اسم المسند إليه صالحًا للتفاؤل، فيُقدم للسامع ليسره، مثل: سعيد بن سعيد في دار فلان. أو العكس، أن يكون صالحًا للتشاؤم، فيقدم أولا للسامع ليسوءه، مثل: سفاك بن الجراح في دار صديقك. أو لأن تقديمه ينبئ عن التعظيم، والمقام يقتضي ذلك. (٧٦) والتفات السكاكي هنا إلى دور المقام في

---

(٧٣) عبد القاهر الجرجاني، *دلائل الإعجاز*، ص١٢١-١٢٢.

(٧٤) المصدر السابق، ص١٢٦.

(٧٥) المصدر السابق، ص١٢٧.

(٧٦) السكاكي، *مفتاح العلوم*، ص١٩٥.

ترتيب عناصر الكلام واضح.

كما أنه ذكر في الحالات التي تقتضي تقديم المسند وتأخير المسند إليه: أن يكون المراد تخصيصه بالمسند، مثل: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ (الكافرون/٦). أو أن يكون صالحًا للتفاؤل، أو التشاؤم، أو أن يكون أهم عند القائل، مع أنه لم يُحسن التمثيل عليه، كما بيّنا، أو أن يكون المراد بتقديمه نوعًا من التشويق إلى ذكر المسند إليه: مثل قول الشاعر:

ثلاثةٌ تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى، وأبو إسحاق، والقمرُ(٧٧)

والملاحظ أن هذه الحالات التي نُقلت عن السكاكي تراعي في معظمها المقاصد والمقامات، وعلى الرغم من أن الأمثلة التي ذكرها في الأغراض البلاغية لتقديم المسند إليه على المسند جاءت جملاً اسمية، إلا أن ترتيب ركني الإسناد فيها قابل للتغيير تقديمًا وتأخيرًا، لعدم وجود موانع تتعلق بالصنعة النحوية تحول دون ذلك.

كما أنه تكلم في الحالة الثانية من الحالات الثلاث التي ذكرها للتقديم والتأخير مع الفعل، على تقديم المفعول على الفعل، والفرق بينه وبين عدم تقديمه وتركه في موضعه الأصلي، فيقول – في مثل: (زيدًا عرفت)- إن المقام يقتضي أن يوجد من يعتقد أنك عرفتَ إنسانًا وأصاب لكن أخطأ، فاعتقد أن ذلك الإنسان غير زيد، وأنت تقصد ردّه إلى الصواب، فتقول: زيدًا عرفت، وإذا قصدت التأكيد والتقرير قلت: زيدًا عرفتُ لا غيره.(٧٨)

وتوقف في الحالة الثالثة عند تقديم المفعول على الفعل، موضحًا أيضًا الفرق بينه وبين تأخره عنه وبقائه في موضعه الأصلي. ويقول إن سبب التقديم هو كون العناية بما

---

(٧٧) السكاكي، *مفتاح العلوم*، ص٢٢١. وقد مر توثيق البيت.

(٧٨) المصدر السابق، ص٢٣٢.

يقدم أتم، وإيراده في الذكر أهم. ومن الأمثلة التي ذكرها قوله "وقيل لك: ما الذي تتمنى؟ تقول: وجهَ الحبيب أتمنى".(٧٩)

أما كلام ابن الأثير على هذا الشكل من الأشكال التي اتخذها مبحث (التقديم والتأخير) في الدرس البلاغي التراثي فيبدو الأكثر صلاحية فيما قُدِّم لأن يمثل لبَّ هذا المبحث وجوهره، وذلك من خلال القسم الأول من الضرب الأول.

في هذا القسم حصر ابن الأثير كلامه على الحالات التي تتضمن تغييرًا حقيقيًا في ترتيب عناصر الجملة، سواء كانت اسمية أو فعلية، ولم يذكر أي مثال حافظت فيه عناصر الجملة على نسقها الأصلي؛ فتكلم على تقديم المفعول على الفعل، وتقديم الخبر على المبتدأ، وتقديم الظرف أو الحال أو الاستثناء على العامل.

كما أنه كان شديد التحديد والدقة في ذكر الأغراض البلاغية التي يلجأ بسببها المتكلم إلى إحداث تغيير على عناصر جملته بالتقديم والتأخير، وحصرها في ثلاثة أغراض رئيسية، مرّ ذكرها سابقًا، هي: الاختصاص، ومراعاة نظم الكلام، والأهمية والعناية.

وعلى الرغم من أن عبد القاهر الجرجاني قد اتخذ موقفًا من فكرة الأهمية والعناية، ومن أن يكون الغرض من (التقديم والتأخير) هو تحقيق الفضيلة السجعية، ورأى أنه أعمق من هذه الأسباب المحدودة والشكلية، إلا أن عبد القاهر قد انحرف بالمبحث نحو جهة أخرى، ولم يتحدث عنه وفق ما يمليه كون هذا المبحث – في صيغته البلاغية- امتدادًا للمبحث نفسه في صيغته النحوية، وداخل بين مبحثين مختلفين دون مبرر.

وفيما يبدو من تتبع مبحث (التقديم والتأخير) في عدد من المصادر البلاغية

---

(٧٩) المصدر السابق، ص٢٣٦.

المتوافرة، يمكن القول إن ابن الأثير هو الذي قدم تعريفًا وتوصيفًا دقيقين وواضحين لفكرة (التقديم والتأخير) على الرغم من إضافته لها أقسامًا فيها قدر من التكلف الظاهر، أو الانحراف عن الفكرة الجوهرية، لكن دون أن يمسها مباشرة أو يخلطها بغيرها، إذ لم ينتقل إلى الخوض في الأفكار الأخرى إلا بعد أن وفّى فكرة (التقديم والتأخير) حقّها كاملا بالشرح والتمثيل.

الخاتمة

يمكن القول إن مبحث (التقديم والتأخير) قد مرّ بمراحل كثيرة قبل أن يستقرّ على نحو يمكن أن يكون مقبولاً ومعبرًا عن طبيعته، وجوهر الفكرة التي يوحي بها اسمه. وقد كان ابن الأثير أحد أكثر البلاغيين اقترابًا بهذا المبحث من الصيغة التي يجدر به أن يكون عليها، إذا أخذنا في الحسبان أن علوم العربية متداخلة ببعضها، ولا توجد بينها فواصل حدّية، مما يعني إمكانية الاتكاء على الأساس النحوي لهذا المبحث، وجعله القاعدة التي ينطلق منها المبحث البلاغي، مع مراعاة ألا يتجاوز الحضور النحوي مستوى القاعدة أو الأساس، حتى لا يتكرر ما هو قائم وموجود في الكثير من المصادر البلاغية التراثية.

ومن أهم مميزات جعل مبحث (التقديم والتأخير) النحوي الأساسَ الذي يحتكم إليه هذا البحث في تحديد النوع الذي يصنف –بلاغيًا- تحت عنوان (التقديم والتأخير)، ضمان وجود أساس قوي يقوم عليه هذا المبحث، إذ إن من المعروف أن القاعدة النحوية –في هذا المبحث تحديدًا- بالغة الضبط والإتقان.

ومن الملاحظ أن كثيرًا من المراجع البلاغية الحديثة أصبحت تكرر الصورة التي ظهر بها مبحث (التقديم والتأخير) عند الجرجاني، أو السكاكي أو غيرهما، دون أدنى تغيير أو تطوير، بل إنها تكرر الأمثلة ذاتها التي وُضعت في تلك المصادر مما جعل الدرس

البلاغي معزولاً عن الواقع وعن الاستعمالات الفعلية التي يظهر فيها الملمح الجمالي للتقديم، إضافة إلى بعده الأساسي عن بحث أسباب حركة عناصر الجملة ومخالفتها لترتيبها الأصلي، والأغراض الجمالية الكامنة خلف هذه التغييرات، إن كانت خاضعة لقصد المتكلم، أو للمقام، أو لحال المخاطَب، وغير ذلك مما لو أعيد النظر فيه من شأنه أن يبثّ في المبحث روحًا جديدة، وحيوية يحتاجها الدرس البلاغي اليوم أيما حاجة.

ولعل إعادة التفكير في كثير من القضايا البلاغية التي أصبحت أشبه بالمسلمات، أو أحيانًا بالمقدسات لارتباطها بالنص القرآني ارتباطًا وثيقًا، وإثارتها للطرح والمناقشة من شأنه أن يجدّد فيها ويكشف عن جوانب إما أُهملَت في السابق، أو تمت الإشارة إليها عند بعض البلاغيين القدماء لكن من جاء بعدهم لم يتوقف عندها ولم يمنحها اهتمامًا كافيًا، وقد آن الأوان لإعادة البحث في هذه القضايا، والكشف عن جميع جوانبها، ليتحرر الدرس البلاغي الحديث مما تراكم فيه من أفكار متوارثة دون مناقشة أو تفكير أو تمحيص، فأصبحت تُردَّد آليًا، دون تأمل أو بحث في حقيقتها وجدواها.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

الأزهري، خالد بن عبد الله (ت٩٠٥هـ)، *شرح التصريح على التوضيح على ألفية بن مالك في النحو لابن هشام الأنصاري*، وبهامشه حاشية للشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي (ت١٠٦١هـ)، (مصر: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت).

الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين (ت٣٥٦هـ)، *كتاب الأغاني*، إعداد: مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربي، ط٢ (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٧).

ابن الأثير، أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد (ت٦٣٧هـ)، *المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر*، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٥).

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي (ت٤٧١هـ، أو سنة ٤٧٤هـ)، *دلائل الإعجاز*، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، ط٣، (القاهرة: مطبعة المدني، جدة: دار المدني، ١٩٩٢).

الجرجاني، محمد بن علي بن محمد (ت٧٢٩هـ)، *الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة*، تحقيق: عبد القادر حسين، (القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، ١٩٨١).

الخطيب القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن (ت٧٣٩هـ)، *الإيضاح في علوم البلاغة*، تحقيق وتعليق لجنة من أساتذة كلية اللغة العربية بالجامع الأزهر، (القاهرة: مطبعة السنة المحمدية، د.ت).

الزمخشري، محمود بن عمر (ت٥٢٨هـ)، *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل*، رتبه وضبطه وصححه: مصطفى حسين أحمد، (بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت).

السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي (ت٦٢٦هـ)، *مفتاح العلوم*، تحقيق: نعيم زرزور، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٣).

السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت٥٨١هـ)، *نتائج الفكر في النحو*، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، (مكة المكرمة: دار الاعتصام، ١٩٨٤).

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، *الكتاب*، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط١، (بيروت: دار الجيل، ١٩٩١).

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت٧٦٤هـ)، *نصرة الثائر على المثل السائر*، تحقيق: محمد علي سلطاني، (دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٩٧١).

ابن عصفور الإشبيلي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، *الممتع في التصريف*، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط١، (بيروت: دار المعرفة، ١٩٨٧).

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ)، *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٧).

العلوي اليمني، يحيى بن حمزة (ت٧٤٩هـ)، *الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز*، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٢).

الفخر الرازي، الإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت٦٠٦هـ)، *نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز*، تحقيق: نصر الله حاجي مفتي أوغلي، ط١، (بيروت: دار صادر، ٢٠٠٤).

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ)، *المقتضب*، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، (بيروت: عالم الكتب، د.ت).

المعري، أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي (ت٤٤٩هـ)، *رسالة الصاهل والشاحج*، تحقيق: عائشة عبد الرحمن، ط١ (مصر: دار المعارف، ١٩٧٥).

المعري، أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي (ت٤٤٩هـ)، *شرح ديوان أبي الطيب المتنبي "معجز أحمد"*، تحقيق ودراسة: عبد المجيد دياب، ط٢، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٢).

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري (ت٧١١هـ)، *لسان*

العرب، ط١، (بيروت: دار صادر، ١٩٩٠).

ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري المصري (ت٧٦١هـ)، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: المكتبة العصرية، د.ت).

ثانيا: المراجع

أحمد محمد ويس، *الانزياح في التراث النقدي والبلاغي*، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، د.ت).

بسيوني عبد الفتاح فيود، *دراسات بلاغية*، ط١، (مصر: مطبعة السعادة، ١٩٨٩).

تمام حسان، *اللغة العربية معناها ومبناها*، (الدار البيضاء: دار الثقافة، د.ت).

رشيد بلحبيب، *ضوابط التقديم وحفظ المراتب في النحو العربي*، ط١، (وجدة: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية (٢٥)، سلسلة بحوث ودراسات (٥)، جامعة محمد الأول، ١٩٩٨).

عيسى العاكوب، *المفصل في علوم البلاغة العربية (المعاني- البيان- البديع)*، ط١، (دبي: دار القلم، ١٩٩٦).

محمد العمري، *البلاغة العربية: أصولها وامتداداتها*، (المغرب: أفريقيا الشرق، ١٩٩٩).

محمد محمد أبو موسى، *خصائص التراكيب: دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني*، ط٥، (القاهرة: مكتبة وهبة، ٢٠٠٠).

محمد محمد أبو موسى، *دلالات التراكيب: دراسة بلاغية*، ط٣، (القاهرة: مكتبة وهبة، ٢٠٠٤).

Prepose and Postpose Problem In the Rhetorical Ancient Writing

Fatma Al- Braiki
Arabic Language Dept.- U.A.E University
Al-Ain, P.O. Box 17771

(Received 9/2/1428H.; accepted for publication 26/12/1428H.)

Abstract. The theme of prepose and postpose is considered a main pillar in the Arabic rhetoric. It is one of the corner stones in the “Meanings” science due to its close relationship to the talking person’s intentions, the recipient’s status and the environment of the dialogue. Those are the elements concerned with the control of revealing the meaning.

A serious investigator in rhetorical ancient writing may find a difference in the method of the most important founders of this branch throughout various eras, such as Abdul Qaher Al-Jurjani (471 H), Al-Sakkaky (626 H) and Ibn Al-Atheer (637 H).

Those differences were exited due to the nature of understanding of each rhetoric to the theme on one side, the difference in applying his understanding to the text on the other side, and the differences of the text’s nature in a third place.

The said differences urged the need to a careful investigation concerning some gaps in the theme.

The present search will focus the issue of Prepose and Postpose in the Rhetorical Ancient Writing of the three above-mentioned rhetorics among others who didn’t add more than some explanations, clarifications and classification order.